

Distr.: General
7 June 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)
بشأن ليبيريا

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا
ووفقاً للفقرة ٤ (د) من القرار ١٧٣١ (٢٠٠٦)، أتشرف بأن أقدم لكم طيه تقرير فريق
الخبراء المعني بليبيريا.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وتقرير الفريق وإصدارهما
باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا



رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من فريق الخبراء المعني بليبيريا إلى
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بليبيريا بأن يرفقوا طيه تقرير الفريق المقدم وفقا
للفقرة ٤ (د) من قرار مجلس الأمن ١٧٣١ (٢٠٠٦).

(توقيع) أرثور بلانديل

(توقيع) داميان كالاماند

(توقيع) كاسبار فيتين

(توقيع) تومي غارنيت

(توقيع) راجيفا بوشان سينها

تقرير فريق الخبراء المقدم عملاً بالفقرة ٤ (د) من قرار مجلس الأمن ١٧٣١ (٢٠٠٦) بشأن ليبيريا

موجز

الأخشاب

منذ رفع الجزاءات في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وإصدار القانون المعدل بشأن الغابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عكفت هيئة تنمية الغابات على إعداد إطار تنظيمي وخطة لاستغلال الغابات بهدف استئناف قطع الأخشاب. وتعتمد الهيئة أن تبتدئ بمنح ١٠ عقود قصيرة الأجل لبيع الأخشاب في أواخر عام ٢٠٠٧، يتوقع أن تدر مبلغاً قدره ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية منها ٥ ملايين في شكل ضرائب ورسوم أخرى. ومن المقرر أن يمنح عقد محافظة في منتصف عام ٢٠٠٧ ويفترض أن يساعد في تأمين الرقابة المالية على القطاع. وبالمثل يجب إقرار قوانين جديدة متعلقة بالحراجة والحياة البرية على مستوى المجتمعات المحلية في أواخر عام ٢٠٠٧ يفترض أن تساعد هذه المجتمعات على تأمين حقوقها وحصولها على مواردها الحرجية.

الماس

ألغى قرار مجلس الأمن ١٧٥٣ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إجراءات الحظر الأصلية التي كانت مفروضة على تصدير الماس الخام الليبيري. وعلاوة على ذلك، كان من النتائج المباشرة لرفع الجزاءات أن قبلت ليبيريا رسمياً في عضوية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. ويهنيء الفريق حكومة ليبيريا وشركاءها الخارجيين، ولا سيما شركة كوستيلا فيوتشرز Constella Futures وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، على هذا الإنجاز الهائل.

الجانب المالي

يتواصل تحسن الإدارة المالية لحكومة ليبيريا باطراد مما أسفر عن نمو قوي في الإيرادات الحكومية بلغت نسبته ٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، ويستند في جانب كبير منه إلى تحسن إدارة الضرائب وارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (٧,٨ في المائة). ومما زاد من تعزيز مصداقية الحكومة الحالية توجيه اتهامات بالفساد لرئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا والمدير الإداري السابق لشركة تكرير النفط الليبيرية ووزراء ونواب وزراء آخرين. ويبدو أن ثقافة الإفلات من العقاب الراسخة في المجتمع الليبيري أخذت تفسح المجال لسيادة

القانون. ورغم حصول زيادة هائلة في الإيرادات فإن قلة من مستوردي النفط وشركات مزارع المطاط وشركات تجارية أخرى تتهرب من الضرائب. وقد تضاعفت ثلاث مرات أرباح شركة تكرير النفط الليبيرية حيث بلغت ٤,٧٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، في حين أن الهيئة الوطنية للموانئ والمطارات منيت بخسارة ٥٦٥ ٧٠ دولارا في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بأرباح بلغت ٢,٠٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥.

غير أن حكومة ليبيريا لا تزال تواجه نقصا في القدرات في مجال الإنفاق بسبب محدودية توافر القوة العاملة المؤهلة لتنفيذ قانون المشتريات والامتيازات العامة. وإلى غاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ظل ما يزيد على ثلث الإيرادات المجمعة (وقدرها ٤٦ مليون دولار) في هذه السنة المالية غير منفقة في المصرف المركزي لليبيريا، رغم الحاجة الماسة إلى الإنفاق على المشاريع الإنتاجية (من قبيل الهياكل الأساسية) والتعليم والصحة وطائفة من الأولويات الأخرى. ولا يزال ضعف نظم الرقابة الداخلية وعدم وجود نظام للرقابة الخارجية عمليا يشكل مصدر قلق. ولم يبذل جهد لإعداد الحسابات السنوية لفترات الميزانية الثلاث الأخيرة كما لم تحرر مراجعة للحسابات السنوية للبلد. وهناك حاجة ملحة لوجود آلية مستقلة للرقابة الخارجية إلى أن يتسنى لمكتب المراجع العام للحسابات أداء وظيفته بفعالية.

تجميد الأصول

لم تُجمد أية أصول في ليبيريا. وقدم وزير العدل تشريعا بهذا الشأن للرئيس لتقديمه لاحقا إلى الهيئة التشريعية الوطنية مما سيمكن حكومة ليبيريا من تنفيذ القرار المتعلق بتجميد الأصول. ويبدو مصير التشريع محفوفا بالشكوك نظرا لأن اثنين على الأقل من الأعضاء البارزين في الهيئة التشريعية (وهما جويل هوارد تايلور وإدوين سنو) مدرجان على قائمة بتجميد الأصول.

ويستعين شريكا تشارلز تايلور في الأعمال التجارية، وهما بينوني أوري وإيمانويل شو الثاني، بوكلاء لتمثيل شركتهم (الشركة المحدودة العامة) في مجلس مديري شركة لونستار. وقد دفعت لونستار للشركة المحدودة العامة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ما يزيد على ٨ ملايين دولار. ومع أن تشارلز تايلور يدعي العوز وطلب أن تغطي المحكمة الخاصة لسيراليون تكاليفه القانونية، فقد وردت ادعاءات موثوقة بأن هناك استثمارات في نيجيريا ظلت غير مجمدة، وأنه وجد مبلغ كبير من النقود في حوزة تشارلز تايلور أثناء إلقاء القبض عليه في نيجيريا. ولم تسمح حكومة نيجيريا للفريق بالتحقيق في هذه الادعاءات. وبالمثل، لم تكشف الشركة المحدودة العامة هوية مالكيها المستفيدين.

الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية للجزاءات

كانت آثار الجزاءات الاقتصادية على ليبريا إيجابية إلى حد كبير نظرا لدور الجزاءات في تعزيز السلام والأمن. ورغم أن الجزاءات المفروضة على الأخشاب أسفرت عن خسائر في فرص العمالة الموسمية المحلية والإيرادات الحكومية وصيانة الطرقات في مناطق الامتيازات الرئيسية، فإن هناك توافقا في الآراء بأن هذه الآثار التي لا يمكن تجنبها قد عوض عنها الدور الذي تقوم به الجزاءات في إنهاء الاستغلال الجائر المستمر للموارد الطبيعية. فقد كان ضعف الإدارة في هذا المجال أحد الأسباب الرئيسية للتدهور الاقتصادي والاجتماعي في ليبريا وأحد العوامل التي أذكت الأزمة السياسية المفضية إلى الحرب الأهلية.

ورحبت حكومة ليبريا برفع الجزاءات الاقتصادية بصورة نهائية. وفي الوقت نفسه، فإن من المرجح أن يزيد رفع الجزاءات من تطلعات السكان بشأن قدرة الحكومة على توفير فرص عمل بصورة عاجلة وتحسين الخدمات الاجتماعية. ويرى الفريق أن هذه التطلعات غير واقعية ويمكن أن تضع ضغوطا لا مبرر لها على الجهود التي تبذلها الحكومة لتنشيط الاقتصاد الذي أنهكته الحرب.

الأسلحة

لا يزال الأمن في ليبريا يتسم بالهشاشة رغم انتفاء الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار. وتناهد نسبة البطالة ٨٥ في المائة ومن غير المستغرب أن يواجه كثير من المقاتلين السابقين صعوبة في إعادة الاندماج. ومع استمرار تفكك الهياكل القيادية التي تمخضت عنها الحرب، أخذت تنشأ علاقات جديدة قائمة على التجارة القانونية وغير القانونية على حد سواء. ولم يكن بد من أن يستقطب استغلال الموارد على يد رجال أعمال غير مرخص لهم شبابا باحثين عن العمل، فبات كثير من المقاتلين السابقين يعملون في قطاع التعدين في مختلف أرجاء البلد.

ولا تزال هناك مجموعة من الشباب الذين أبحوا الحرب في فترة سابقة. ويدل على ذلك تجنيد وتدفق المقاتلين السابقين إلى غينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي حين أن التطورات السياسية الأخيرة المتعلقة بتزع سلاح الميليشيات الغربية في كوت ديفوار إيجابية فإن الكثيرين لا يزالون يشككون في النتيجة النهائية لخطة السلام في كوت ديفوار التي بذلت جهود الوساطة من أجل وضعها في بور كينا فاسو في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

وفي الوقت الذي يجري فيه تنظيم قوات الأمن الجديدة وتفكيك الأطر القديمة، فإن الكثيرين يجدون أنفسهم محاصرين في وضع انتقالي مضطرب لا تملك فيه حكومة ليبيريا الجهاز الضروري لضبط النظام بينما لا ترغب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في اتخاذ إجراءات انفرادية. ومما يدل على ذلك أن شرطة الأمم المتحدة مجهزة بولاية إشرافية وليس بولاية تنفيذية.

أولا - مقدمة

- ١ - في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعاد الأمين العام للأمم المتحدة تعيين فريق الخبراء المعني بالتحقيق في الجزاءات المفروضة على الأسلحة والماس والأفراد والكيانات التي تعتبر تهديدا للسلام الإقليمي. ويتضمن هذا التقرير تقييم الفريق لفعالية هذه الجزاءات وآثارها الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية، والتقدم المحرز صوب رفعها.
- ٢ - وخلال الفترة ما بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، أجرى الفريق تقييمات في ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار وغينيا وغانا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتعاون مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

أساس نظام الجزاءات في ليبيريا

- ٣ - فرض مجلس الأمن حظر الأسلحة على ليبيريا أولا في عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠١ صدر القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) أيضا الذي مُنع بموجبه الاتجار في الماس وفرضت قيود على سفر أفراد رئيسيين يقوضون الأمن الإقليمي بسبب دور ليبيريا في الحرب في سيراليون المجاورة لها. وباشتداد النزاع داخل ليبيريا، طلب المجلس إجراء مراجعات للحسابات الخاصة بسجل السفن الليبيرية وقطاع الأخشاب (القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)) وطبق في نهاية المطاف الجزاءات المفروضة على الأخشاب في عام ٢٠٠٣ (القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)).
- ٤ - وفي عام ٢٠٠٣، مكن اتفاق السلام الشامل من إنهاء الصراع الليبيري. ورغم فرار الرئيس السابق تشارلز تاييلور فإنه واصل السعي إلى التأثير على الأحداث في ليبيريا انطلاقا من منفاه في كالابار في نيجيريا. وعلاوة على ذلك فإن هشاشة السلام وعدم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل واستمرار وجود صلات محتملة بين الموارد الطبيعية والأسلحة أمور حدت بالمجلس إلى تجديد الجزاءات خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وإلى توسيع نطاق التدابير بفرض تجريد للأصول لكفالة عدم حصول أفراد رئيسيين على الموارد المستخدمة في زيادة تأجيج النزاع (القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)).
- ٥ - وخلال فترة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، التي شكلت بموجب اتفاق السلام الشامل وضمت ثلاث فصائل متحاربة وهي: الحكومة السابقة لليبيريا (المالون لتاييلور) وجماعتان متمردتان هما جبهة الليبريين المتحدين من أجل التعمير والديمقراطية، والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، قرر المجلس الإبقاء على الجزاءات إلى أن تستوفي شروط رفعها: وهي فيما يتعلق بالماس: إحراز تقدم كبير في مجال الماس صوب الامتثال لنظام عملية كمبيري لإصدار شهادات المنشأ من أجل التجارة العالمية للماس غير الممول للصراعات؛ وفيما يتعلق

بالأخشاب: ممارسة الرقابة على الموارد الحرجية واستخدام الإيرادات المتحصّلة لما فيه مصلحة الليبيين. فبدون تحقيق هذه الشروط، تُشكل التجارة في الخشب والماس تهديدا غير مقبول للسلام. وبدلا عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل واستيفاء الشروط المطلوبة، عمد المسؤولون في الحكومة الانتقالية الوطنية إلى اختلاس معظم إيرادات الدولة ولم يجمدوا أي أصول (انظر S/2005/360، و S/2005/745، و S/2006/379، و S/2006/976). ولذا أبقى على الجزاءات طيلة عام ٢٠٠٥.

٦ - وعلى نقيض الحكومة الانتقالية الوطنية، بذلت حكومة الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف، التي نصبت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، جهودا واضحة لاستيفاء شروط رفع الجزاءات. فعلى سبيل المثال أعلن أول أمر تنفيذي أن جميع المطالبات المتعلقة بامتيازات استغلال الأخشاب باطلة وملغاة بسبب ما شأها من مخالفات واسعة النطاق تتنافى مع سيادة القانون (انظر الفقرة ١٧ من الوثيقة S/2006/379). واعتارفا بهذه الجهود، سمح المجلس بانتهاء الجزاءات المفروضة على الأخشاب في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتؤكد رفع الجزاءات عندما اعتمدت ليبريا قانونا معدلا بشأن الغابات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأخيرا، خلص استعراض أجري في إطار نظام عملية كمبيري إلى أن ليبريا أحرزت تقدما كبيرا نحو الامتثال للنظام، وبناء عليه رفع المجلس الجزاءات المفروضة على الماس في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٧ - ولم تنفذ ليبريا حتى الآن تجميد الأصول. وادعي أن تشارلز تايلور كان يحمل معه مبلغا كبيرا من المال عندما حاول مخالفة شروط منفاه بالفرار من نيجيريا في آذار/مارس ٢٠٠٦، ويدعي أن له استثمارات ضخمة في نيجيريا (انظر الفقرة ١٥٥ من الوثيقة S/2006/976)، غير أن الفريق لم يتلق قط إدنا من السلطات في نيجيريا بالتحقيق في أموال تايلور. ومنذ إحالة تايلور إلى المحكمة الخاصة لسيراليون لمحاكمته على ١١ تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أعلن عن عوزه وطلب من المحكمة تغطية رسومه القانونية الكثيرة.

٨ - ولا تزال الجزاءات المفروضة على الأسلحة قائمة. وفي حال رفعها فإن تجارة الأسلحة إلى ليبريا ستنتظم عن طريق الوقف الاختياري للأسلحة الصغيرة في دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٩ - وتقوم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا بإجراء استعراض منتظم لقوائم الأشخاص المحددين للخضوع لجزاءات تجميد الأصول وحظر السفر.

الحالة في ليبيا

١٠ - في ليبيا أشياء كثيرة تبعث على الفرحة: كالأمن والنمو الاقتصادي والصحافة الحرة ورئاسة شعبية تواصل حشد الدعم الدولي لبلدها.

١١ - وبغية إقامة سلام دائم وأمن مستدام في ليبيا يجب إحلال الظروف التي تشجع أولئك الليبيين الذين خاضوا الحرب وكبار الزعماء السياسيين والعسكريين فضلا عن الجنود بأنهم سيحصلون على فرص اقتصادية ضمن إطار عمل الدولة.

١٢ - ولذا فإنه من دواعي القلق أن ليبيا لا تزال تعاني الأمرين في مجال شؤون الحكم. ولقد صدقت الهيئة التشريعية الحالية على عقدين وأقرّت الميزانية و ١٠ مسودات قوانين (صدّق اثنان منها على اتفاقيتين دوليتين بشأن الفساد، بينما صدّقت مسودة قانون أخرى على قانون إصلاح الحراجة الذي طالب به مجلس الأمن وصدقت مسودة قانون أخرى على قانون الاستقلال المالي المثير للجدل (انظر الفقرة ٨٣ أدناه). ولقد كان مجلس النواب مشغولا، أثناء معظم الربع الأول من عام ٢٠٠٧، باستبدال رئيسه رغم الطريقة السلمية التي اتبعت في ذلك والتي لم يكن في الإمكان تصورها حتى مؤخرا.

١٣ - كما أن جهاز القضاء بحاجة ماسة إلى الإصلاح (انظر الفقرات من ١٧٥ إلى ١٨٤ أدناه، والفقرات من ١٧٣ إلى ١٧٩ من الوثيقة S/2006/976). وأشار تقرير عن حقوق الإنسان صدر مؤخرا عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا إلى أن الحماية على الصعيد المحلي لا تزال ضعيفة، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى جهات إقامة العدل نظرا للافتقار إلى المحاكم والسجون العاملة. ولقد رفض قاضي القضاة لويس اللجوء إلى زملاء دوليين كقضاة أو محامين مؤقتين، رغم أنه أيد برنامج محامي المساعدة القضائية (انظر الفقرة ١٨٣). ويستحيل إقامة المساءلة بدون محاكم عاملة.

١٤ - ويواجه الجهاز التنفيذي كذلك صعوبات في مجال عمله. ورغم ازدياد الإيرادات ازديادا هائلا منذ عهد الحكومة الانتقالية الوطنية للبريا، لا تزال هناك مبالغ كبيرة في المصرف غير منفقة رغم احتياجات الليبيين الطاغية (انظر الفقرة ٨٠). ويفترض أن حكومة ليبيا تواجه صعوبات في برمجة إنفاق الأموال نظرا لانعدام خبرة موظفيها في مجال تنفيذ الميزانيات. ويتعين على حكومة ليبيا والجهات المانحة تدريب كبار الموظفين التنفيذيين للتصدي لهذه المشكلة.

١٥ - وبالفعل، فإن الافتقار العام إلى الموظفين المتعلمين يمثل مشكلة هائلة بالنسبة لجميع القطاعات في ليبيا. ولم ينجح إلا ١٨ في المائة من المرشحين للانضمام إلى القوات المسلحة الليبية بتعيينهم بهذه القوات - ولقد أخفق معظمهم أثناء عملية الفرز نظرا لافتقارهم إلى

التعليم الثانوي. كما تصدت شرطة الأمم المتحدة لمشكلة مماثلة أثناء فرز المجندين بالشرطة الوطنية الليبرية عن طريق تصديق معجل لشهادات الدراسة الثانوية، واستهدفت هذه العملية ١٣٠ مرشحة محتملة.

١٦ - ولقد تفاقمت مشكلات شؤون الحكم نتيجة التضارب الصارخ في المصالح. وسيتم إنهاء برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد في الهيئة التشريعية إذا سُنَّ قانون الاستقلال المالي بصيغته المقدمة. وتعاقبت الحكومة الليبرية مؤخرًا مع الرابطة الليبرية لمزارعي المطاط للعمل كفريق إدارة مؤقت لإدارة مزرعة غوثري للمطاط. ويتأسس رئيس هذه الرابطة كذلك لجنة المشتريات والامتيازات العامة. وعلاوة على ذلك لا ينص هذا العقد على أي شروط لمراجعة الحسابات المالية (رغم أنه يمكن تغيير ذلك بعد جلسة صاحبة عقدها مجلس النواب مؤخرًا).

١٧ - وهناك شكاوى من جميع فئات المجتمع الليبري من أن موظفي الخدمة المدنية يواصلون طلب الرشاوى لإكمال حتى أبسط الخدمات. ورغم أن الرئيسة قد وعدت بتطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقًا بشأن الفساد، فإن الجمهور يدرك أنه لم تجر معاقبة إلا القليل من موظفي الخدمة المدنية، وأنه لا يبدو أن هناك سياسة قوية ومتناسكة بخلاف خطاب تنصيب الرئيسة الذي تصدت فيه لتنفيذ هذه الجزاءات.

١٨ - وتتل هذه الصعوبات في مجال شؤون الحكم من قدرة الحكومة الليبرية على تطبيق سيادة القانون. وتطغى الخلافات المتعلقة بالأراضي على المحاكم المدنية. وتتلقى شهريا وزارة الأراضي والمناجم والطاقة مئات الطلبات للتوسط بشأن خلافات متعلقة بحقوق الامتياز. وبالفعل يبدو أن سجل سندات ملكية الأراضي كان قد استهدف عن عمد أثناء الحرب لإتلاف الملفات. ولذا يجب تسوية القضايا المتعلقة بالأراضي والحياسة - مما يقتضي إقامة سندات ملكية واضحة وتحديد كيفية تسوية الحقوق العرفية في تملك الأراضي بواسطة الحقوق القانونية. ولقد تقلصت حقوق الملكية الجماعية بشكل ثابت منذ قانون الأراضي الداخلية المعدل لعام ١٩٤٩، والذي تعهد بسلامة مناطق العرف كملكية جماعية بصرف النظر عن شراء سندات الملكية الرسمية. ولقد بدأت لجنة إصلاح الحكم في العمل بشأن هذه القضايا ويرأسها أموس سوير.

١٩ - ويتعذر على نحو الخصوص إنفاذ سيادة القانون في المقاطعات الواقعة خارج العاصمة منروفيا، حيث ينال بطء عملية إحلال اللامركزية من إقامة الحكم الفعال. ولقد تعذر تسيير المكاتب الإقليمية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية وهيئة تنمية الغابات، على سبيل المثال، نظرا لضعف البنى التحتية واضطرار الموظفين إلى السفر إلى العاصمة للحصول على مرتباتهم. وينال

الافتقار إلى تنفيذ أعمال الشرطة بالأرياف من قدرة الحكومة الليبرية على إنفاذ اللوائح بشأن الموارد الطبيعية مثلاً. ويسر هذا الأمر أعمال الشبكات الاقتصادية الإجرامية التي تستغل بطالة الشباب، والذين ينتمي الكثير منهم إلى فئة المقاتلين السابقين. وبالنسبة للوزارات الأخرى، فقد شرعت وزارة الشؤون المالية مؤخراً في عملية يتم بواسطتها توزيع مرتبات الحكومة عن طريق أفرقة توفد إلى العواصم الإقليمية لتسديد المرتبات.

٢٠ - ونظراً لعدم توفير الحكومة للأمن، فقد قامت شركات الأمن التابعة للقطاع الخاص بسد هذا الفراغ. غير أنه هناك غموض فيما يتعلق بالجهة التي تُسّر أعمال هذه الشركات - فالقوائم تختلف بين وزارة العدل ووزارة التجارة. غير أنه مما يدفع على الاطمئنان أن العقد المنقح (لتسيير منجم للحديد الخام في مقاطعة نيمبا، والذي تصل قيمته إلى بلايين الدولارات، والذي من المتوقع أن يستخدم آلاف الليبريين) بين شركة ميتل للصلب والحكومة الليبرية يشترط على شركة ميتل تشغيل شركات أمنية على أساس المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان. وهذا يُعد سابقة مفيدة.

٢١ - ولقد شرعت لجنة الحقيقة والمصالحة في جلسات استماع بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٣. ولا تزال الحكومة ملتزمة بهذا الأمر حيث خصصت له أكثر من ١,٤ مليون دولار (حوالي ١ في المائة من ميزانية الدولة). وستنقضي ولاية لجنة الحقيقة والمصالحة في أيلول/سبتمبر، غير أنه إذا كان أداؤها جيداً، فيتعين تمديد مدة ولايتها لتناول أعباء العمل الطاغية.

٢٢ - وتجتمع صعوبات شؤون الحكم وسيادة القانون لخلق مصاعب في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية. واستغرقت أعمال الهيئة التنفيذية حوالي سنة كاملة لاستعراض عقد ميتل، ثم استغرقت هذه العملية أكثر من ثلاثة أشهر في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، والاضطرار إلى عقد جلسات أثناء عطلة عيد الفصح للتصديق عليه. وعندما لم توفر الهيئة التشريعية الضوابط المناسبة للهيئة التنفيذية في ليبيريا، أدى ذلك إلى تسلط الرئاسة.

٢٣ - ورغم وجود حركة بيئية وعمالية قوية، فإنه يجب تطوير المجتمع المدني كذلك. ورغم أن إذاعة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أذاعت جلستي الهيئة التشريعية بشأن شركة ميتل، فإن نوعية شهادة العناصر النشطة الليبرية كانت سيئة. ويسجل هذا الأمر سابقة سيئة بالنسبة لمشاركة المجتمع المدني في صنع القرار.

٢٤ - ويبدو أن هناك اتجاهًا سائداً في الأوساط السياسية الليبرية يرحب بالتمويل الذي تقدمه الجهات المانحة الدولية، غير أنه يرفض الحاجة إلى الضوابط. ويبدو هذا واضحاً في الطريقة التي تتبعها جهات كثيرة في رفض المساءلة، مثل أولئك العاملين في وسائط الإعلام

الذين يهاجمون برنامج تقديم المساعدة في مجالي الحكم وإدارة الاقتصاد. ولقد تعرض أحد المراقبين الماليين للتهديد بالقتل.

٢٥ - ومع ذلك تُعد مقاضاة عدد من كبار الموظفين بالحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا (انظر الفقرة ١٠٦ والفقرة ١٠٧) من الأمور الإيجابية بالنسبة لتنفيذ المساءلة في ليبريا. وقد بدأ الرئيس السابق للحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا تحدياً قانونياً يقوم على الحصانة التنفيذية - غير أنه يبدو أن هذا الأمر غير مناسب نظراً لأنه لم يكن رئيساً للدولة وأن اتفاق السلام الشامل قد علّق العمل بالدستور (المادة ٣٥).

الإعراب عن الشكر

٢٦ - يعرب فريق الخبراء عن امتنانه للمساعدة التي قدمتها إليه حكومة ليبريا. كما يُعرب عن امتنانه كذلك لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لدعمها الثمين، وخاصة في مجالات الأمن واللوجستيات والنقل، بما في ذلك الطائرات. ولقد تلقى الفريق مساعدة إضافية من المنظمات المدرجة في المرفق الأول.

معايير التحقق

٢٧ - استخدم الفريق معايير الإثبات المعترف بها لتأكيد استنتاجاته: أي مستندات الإثبات التي تم التحقق من صحتها بالكامل أو على الأقل من مصدرين موثوقين يمكن التحقق من استقلاليتها. وعرضت الادعاءات الموجهة ضد الدول والأفراد والمؤسسات، حيثما كان ذلك مناسباً، على المعنيين كيما يتسنى لهم ممارسة حقهم في الرد. وسعى الفريق إلى عدم تقديم أي وقائع يرقى إليها الشك، ولذا فقد أسقط جميع المعلومات التي لم يتمكن من إيجاد دليل ثابت عليها.

عضوية فريق الخبراء

٢٨ - تألف فريق الخبراء من الرئيس وخبير الأخشاب آرثر بلانديل (كندا)؛ وخبير من الإنترنت في ميدان التحقيقات والأسلحة، داميان كلامان (فرنسا)؛ وخبير في الماس، كاسير فيشين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ وخبير في الشؤون الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، تومي غارنت (سيرايلون)؛ وخبير في الشؤون المالية، راجيفا سينها (الهند).

ثانياً - الأخشاب

٢٩ - رفعت الجزاءات المفروضة على الأخشاب في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبدأ إنفاذ قانون معدل بشأن الحراجة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وهو يضع إطاراً قانونياً لاستئناف قطع الأخشاب التجاري. ومع ذلك ففي الوقت الراهن لا توجد عقود سارية بشأن قطع الأخشاب، إذ أعلنت الرئيسة إلغاء جميع الامتيازات نظراً للانتهاكات القانونية الواسعة النطاق والتهرب من الضرائب (الأمر التنفيذي رقم ١، انظر مرفق الوثيقة S/2005/745، الفقرات ٧١ إلى ٧٣). ووفقاً للقانون يجب منح العقود الجديدة لقطع الأخشاب في الأراضي العامة بواسطة طرح العطاءات التنافسية. وفي البداية، في أواخر عام ٢٠٠٧، يتعين منح ١٠ عقود قصيرة الأجل لبيع الأخشاب، وإضافة عقدين أطول وأكبر لإدارة الغابات خلال السنوات القليلة المقبلة، فور زيادة قدرات هيئة تنمية الغابات. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨، بلغت قيمة إنتاج مشاريع هيئة تنمية الغابات حوالي ٢٥ مليون دولار، وهي تشغل حوالي مئتين من الناس وتوفر قرابة ٥,٢ مليون دولار من الإيرادات الحكومية.

الصادرات غير المشروعة

٣٠ - رغم أن صادرات الأخشاب تظل غير مشروعة، غادرت حاوية من الألواح الخشبية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ ميناء فريبورت. بمونروفيا على متن سفينة Agnete Maersk. وكان السمسار، مارك وليمز، قد أبلغ في بادئ الأمر عن ١٩ ٠٠٠ متر مكعب من الخردة المعدنية في تعليمات الشحن. وبعد ثلاثة أيام من مغادرة سفينة الشحن، قام المصدر، سي سي عبدولاي، بتغيير تعليمات الشحن إلى ٣٩٠ لوحة من خشب ليبريا الصلب موجهة إلى المرسل إليه، أي شركة Safricom Sarl في مراکش.

٣١ - وقبل شهرين من التصدير، طلب أديتكو، وهو تاجر محلي، أن تسمح هيئة تنمية الحراجة بدخول شحنة من عينات الأخشاب إلى المغرب، لكن المدير العام للهيئة رفض الطلب، حيث لم يتسن إثبات "المصدر المشروع" لهذه الأخشاب. غير أن الجمارك أعطت ترخيصاً بالتصدير (رغم أن الاستمارة لم تستكمل ويبدو أنها وُقعت من قبل شخص آخر غير نائب المفوض المعني بالمكوس).

٣٢ - وأعدت بعد ذلك الوثائق اللازمة، بما في ذلك إذن الترخيص الصادر عن الجمارك (ومرة أخرى لم تعبأ الاستمارة سوى جزئياً)، وطلب التفتيش قبل الشحن، ودفع ما يقابل ذلك من رسوم التفتيش البالغة ٤٥٣,٦٠ دولاراً إلى "بيفاك" (Bivac). لكن الشحن تغير لمصلحة شركة محلية، تُدعى Edgail، فتحول إلى شحن خردة معدنية. ورغم أن تصدير

الخردة المعدنية محظور، حظيت الشحنة بإعفاء بموجب رسالة من نائب وزير العدل (انظر المرفق الثاني). وقد أكد وزير العدل أن الرسالة مزورة، فهي لا تحمل توقيع نائب الوزير (كانت موقعة من قبل وكيل مجهول)، ولا تملك وزارة العدل ختمًا. وأعطى الوزير ضمانات بإجراء التحقيق مع القيام بالمقاضاة عند الاقتضاء، على نحو ما طلبه المدير العام لهيئة تنمية الحراجة.

٣٣ - وادّعت شركة Edgail أنهما لم تستعن قط بخدمات مارك وليمز للقيام بالوساطة في الشحن، وأنه استخدم اسم الشركة على سبيل الاحتيال. لكن السيد وليمز يطعن في ذلك.

٣٤ - ورغم أن "بيفاك" مطالبة بتفتيش الحاويات قبل الشحن لتأكيد دقة بيان الشحنة وتسديد الرسوم المناسبة، فإن وزارة المالية تعفي العديد من الشحنات من هذه العملية. وتقول "بيفاك" إن شحنة الأخشاب غادرت من دون تفتيش؛ وتشير سجلات الهيئة الوطنية للموانئ إلى أنه لم يكن هناك سوى ختم واحد، وهو ختم سفينة Maersk.

الأمن

٣٥ - اشتملت الشروط الأولية لرفع الجزاءات المتعلقة بالأخشاب على "بسط سلطة [حكومة ليبيريا] وسيطرتها الكاملتين على مناطق إنتاج الخشب" (الفقرة ١١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)). وستحافظ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على الأمن في المناطق الريفية لمدة عام آخر على الأقل. غير أن الحفاظ على النظام في الأرياف لا يزال يطرح تحدياً لموظفي إنفاذ القوانين التابعين لكل من الشرطة الوطنية الليبيرية وهيئة تنمية الحراجة (انظر الفقرة ١٦٣). ورغم أن هيئة تنمية الحراجة انتقلت إلى مقر مناسب في منروفيا، فإن مكاتبها الإقليمية لم تبدأ عملها بعد، مما يزيد من حدة نشر الأخشاب غير المشروع باستعمال المناشير الكبيرة. وقد تعاون كل من هيئة تنمية الحراجة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بشأن عمليات إنفاذ القانون، لكن لم يشرع بعد في العمليات العسكرية المشتركة المنتظمة.

٣٦ - وطلبت الهيئة في البداية ميزانية قدرها ٤,١ مليون دولار للعمليات في عام ٢٠٠٨، لكن حكومة ليبيريا لم تخصص سوى مبلغ ٢,٧٧ مليون دولار. ويلحق هذا العجز ضرراً شديداً بقدرة الهيئة على العمل، ولا سيما خارج منروفيا.

المراقبة المالية

٣٧ - إضافة إلى الأمن، نصت شروط رفع الجزاءات على أن "[تستخدم] الإيرادات الحكومية المتأتية من صناعة الأخشاب الليبيرية ... في أغراض مشروعة لصالح الشعب الليبيري، بما في ذلك التنمية" (الفقرة ١١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)). وفي الربع الأول من

عام ٢٠٠٧، كان المركز المالي لهيئة تنمية الحراجة قويا نسبيا: ويجري حاليا إعداد البيانات المالية، لكن في ظل الإدارة الجديدة، وقد أودعت الهيئة الضرائب والرسوم التي جبيت على المنتجات الحرجية، والتي تقدر بمبلغ ٦٥٠.٠٠٠ دولار، في المصرف المركزي الليبري.

٣٨ - وسيتواصل تعزيز المركز المالي حال تعيين شركة لإدارة سلسلة المسؤوليات في أواخر عام ٢٠٠٧ - وقد رسا المزاد على شركة تفتيش سويسرية هي SGS. وستضطلع الشركة بمسؤولية الحفاظ على نظام للتتبع يتعقب الأشجار من الغابة إلى مرحلة البيع لكفالة عدم دخول أية أخشاب غير مشروعة إلى سلسلة التوريد القانونية، ولكفالة جمع كافة الضرائب والرسوم المناسبة قبل التصدير. وفي الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣، لم تُحصل جمهورية ليبيريا إلا ١٤ في المائة من الرسوم المتعلقة بالغابات، حيث بلغت الرسوم غير المسددة لهذه الصناعة ٦٤ مليون دولار. وعلى سبيل المثال، تلقت شركة الأخشاب الشرقية (Oriental Timber Corporation) - التي يملك جزءا منها غوس كوونفون، الذي أدين في عام ٢٠٠٦ من جانب محكمة هولندية بتهمة تهريب الأسلحة إلى ليبيريا بما ينتهك الجزاءات -- إيرادات رسوم رافع العلم مقابل "دفع الضرائب"، أودعت نسبة ١٦ في المائة منها على الأقل مباشرة في الحسابات المصرفية لتشارلز تايلر (٤,٥ مليون دولار، انظر المرفقات من الثالث إلى الخامس؛ ومن المحتمل أن ملايين أخرى كانت قد أودعت في حسابات تايلر، لكن تعذر الحصول على معلومات ثابتة بشأن ملكية تلك الحسابات المصرفية)، وهناك ٣٢ في المائة من الإيرادات على الأقل أودعت في حسابات تتصل بالسيد كوونفون وبشركة الأخشاب الشرقية نفسها (مثل حسابات فندق أفريقيا وغيره من الشركات ذات الصلة)، فيما أودع الباقي في حسابات أجنبية أخرى، العديد منها مجهول الملكية، لكنها تشتمل على بائعي السلع (من قبيل الطائرات المروحية وزوارق الدوريات، انظر الفقرة ١١٦ من مرفق الوثيقة S/2004/396). بما ينتهك حظر الأمم المتحدة على الأسلحة.

٣٩ - وجرى في الآونة الأخيرة تبديل مراقبي برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد في هيئة تنمية الحراجة والهيئة الوطنية للموائ. وعُيّن مراقب مالي جديد وكبير محاسبين جديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على التوالي. وتعمل هيئة تنمية الحراجة على تسريح ما يناهز ٢١٠ موظفين، وسيستكمل ذلك في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بتكلفة تناهز ٥٠٠.٠٠٠ دولار. وستنشر الهيئة أيضا مجموعة جديدة من إجراءات التشغيل الموحدة لتوضيح البروتوكولات المالية، مثل الشراء، في الشهر المقبل.

٤٠ - وباختصار، أعيق الإصلاح المالي في الهيئة بسبب سوء الإدارة، أثناء فترة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا. وكشفت مراجعة حسابات هيئة تنمية الحراجة التي مولتها

المفوضية الأوروبية عن حدوث اختلاسات وسرقات في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (انظر الفقرتين ٥٨-٥٩ من الوثيقة S/2006/976). وإضافة إلى ذلك، نشط المدراء التابعون للحكومة الانتقالية الوطنية في طلب المنفعة الشخصية، فسمحوا بقطع الأخشاب باستعمال مناشير كبيرة بصورة غير مشروعة وقدموا الرشاوى لأصحاب الورشات (انظر الفقرتين ٦١-٦٢ من الوثيقة S/2006/976). وعلى سبيل المقارنة، في كل من عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، حصلت هيئة تنمية الحراجة على رسوم قدرها ٨٠.٠٠٠ دولار من قطاع الخشب (الذين يقومون بتجهيز الخشب المنشور باستعمال مناشير آلية)، فيما جمعت الهيئة في ظل الإدارة الحالية أكثر من ثمانية أضعاف ذلك المبلغ في ظرف ١٦ شهرا. ويجب على الهيئة أن تحافظ على ثقافة لا تتسامح مع الفساد - بما في ذلك معاقبة كل من وجد على أنه ارتكب سرقة أو احتيالا. كما يجب على الإدارة أن تمثل البروتوكولات والإجراءات امتثال صارما. وينبغي لإشراف مراقب برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد أن يساعد في كل هذه التدابير.

مستقبل القطاع

٤١ - سيستأنف قطع الأشجار للأغراض الصناعية في إطار شروط قانون الحراجة الذي جرى إصلاحه في عام ٢٠٠٦. وبموجب القانون، يجب أن تحترم العقود الجديدة، التي تمنح من خلال عطاء تنافسي، الحقوق المحلية. (ولهذا الغرض، يجب على الهيئة التشريعية أن تسن قانونا جديدا ينظم الحراجة على الصعيد المحلي).

٤٢ - وينبغي للتوقعات الخاصة بالقطاع أن تكون واقعية. وليس من المرجح أن يعطي الإنتاج المستدام إيرادات إجمالية تفوق بكثير مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا (مبلغ ٢٠ مليون دولار متاح للحكومة ليبريا من خلال الضرائب والرسوم)؛ ولن يقع هذا الإنتاج فورا لكنه سيتطلب فترة تمهيدية للبدء. علاوة على ذلك، لا يرجح أن توفر مستويات النشاط هذه العمل لأكثر من ٨.٠٠٠ عامل. وبالنظر إلى هذه الحقائق، على الهيئة أن تتجنب إغراء السماح بمعدلات إنتاج غير مستدام بهدف تحقيق عائدات مالية أكبر (قصيرة الأجل). وينبغي للحكومة ليبريا أن تشجع السياسات التي توفر حوافز لتجهيز وإعادة زرع مساحات شاسعة من المزارع المستنزفة، وبخاصة مزارع المطاط. فهذا من شأنه أن يشغل الآلاف على الفور وأن يساعد على انتعاش قطاع المطاط، الذي طالما شكل دعامة الاقتصاد الليبري. وينبغي للحكومة أن تتبع نهجا بديلة لاستخدام غابات البلد، من قبيل رصيد انبعاثات الكربون المسموح بها في مقابل إعادة زراعة الغابات أو حتى تفادي إزالتها. وعلى نفس المنوال، ينبغي للحكومة أن تنفذ تعهدا بتطوير شبكة من المناطق المحمية، التي ستفي أيضا بالتزامها بموجب

اتفاقية التنوع البيولوجي. وحدد تخطيط استغلال الأراضي بطريقة علمية عددا من المنتزهات المحتملة على طول حدود ليبيريا مع البلدان المجاورة التالية: سيراليون، وغينيا، وكوت ديفوار. ويمكن "لمنتزهات السلام" تلك أن تقوم بدور حاسم في الأمن الإقليمي بتوفير حضور للدولة في مناطق تعد عادة مواقع للعصيان - ربما لأن الغابة الكثيفة توفر غطاء وتتيح فرصة الحصول على دخل من قطع الأشجار بصورة غير مشروعة. وأما البديل المتمثل في تسليح الحدود فهو ما أدى إلى تراجع الأمن فيما مضى.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٣ - كانت الجزاءات فعالة في وقف الصادرات. ولم يستأنف قطع الأشجار لأغراض صناعية بعد الحرب المنتهية في عام ٢٠٠٣، ويعزى ذلك أساسا إلى غياب الاستثمار بسبب الجزاءات المفروضة. ووقع أول شحن غير مشروع للأخشاب توفرت بشأنه أدلة قاطعة في آذار/مارس ٢٠٠٧، أي بعد مرور سنة تقريبا على رفع الجزاءات، لكن في وقت أبقت فيه هيئة تنمية الحراجة على الوقف الاختياري الفعال لعمليات الشحن. وتضطلع عمليات التفتيش قبل الشحن، التي يدعمها عقد سلسلة المسؤوليات، بدور حاسم لكفالة عدم وقوع صادرات غير مشروعة.

٤٤ - لم يكن للإصلاحات الشاملة في مجال الحراجة أن تقع لولا الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. ورغم أن الجزاءات رُفعت، فإنه يجب على حكومة ليبيريا أن تسن قوانين جديدة بشأن الحراجة المجتمعية والحفظ، ولا سيما للتصدي لمسألة حيازة الأراضي التي لم يبت فيها بعد. وحيث تعمل هيئة تنمية الحراجة انطلاقا من مبنى جديد، في ظل قواعد وقوانين جديدة، فإن الفرصة سانحة لها لانطلاقة جديدة وللتخلي عن الإرث المتمثل في سوء الإدارة والفساد الذي أجج الصراع الإقليمي.

٤٥ - إذا ما أريد بث رسالة واضحة مفادها أن ثقافة الإفلات من العقاب قد انتهت، يجب على وزارة العدل أن تتابع مقاضاة الأشخاص الذين تم التعرف عليهم في مراجعة الحسابات التي مولتها المفوضية الأوربية بتهمة الاختلاس، وإن كانوا لم يعودوا يعملوا مع هيئة تنمية الحراجة.

٤٦ - على نفس المنوال، تمشيا مع البيان الرئاسي المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠٦، لا يجوز لأي شخص أو شركة تلقي أية عقود أو امتيازات جديدة إذا كانت عليهم متأخرات مع الحكومة. وعليه، لن تتلقى أية شركات سابقة لقطع الأشجار عقودا جديدة حتى تدفع كل متأخراتها.

٤٧ - يجب على المشتريين الدوليين أن يضطلعوا بمسؤوليتهم كذلك. ولهذا الغرض، ينبغي للمفوضية الأوروبية أن تتفاوض بشأن اتفاق شراكة طوعي مع ليبيريا لكفالة تصدير الأخشاب المشروعة فقط وكفالة عدم تمويل التجارة للصراعات. وينبغي لليبيريا أن تشجع مستوردين كبار آخرين، من قبيل الصين، على أن يصبحوا شركاء في الاتفاق.

ثالثاً - الماس

معلومات أساسية

٤٨ - قرر مجلس الأمن في قراره ١٧٣١ (٢٠٠٦)، ضمن جملة أمور، تجديد حظر استيراد الماس الخام من ليبيريا، الذي كان قد فُرض أولاً بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) لفترة إضافية مدتها ستة أشهر وإجراء استعراض بعد أربعة أشهر لإتاحة ما يكفي من الوقت أمام حكومة ليبيريا لإرساء نظام فعال لشهادات المنشأ للتجارة في الماس الليبيري الخام، يتسم بالشفافية ويمكن التحقق منه دولياً، وذلك من أجل الانضمام إلى عملية كيمبرلي.

٤٩ - وبعد اكتمال الأعمال الأولية في كل من نيويورك وبروكسل ومناطق أخرى، سافر الفريق إلى ليبيريا في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقُدِّم إلى لجنة الجزاءات في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تقييم مؤقت غير رسمي عن الماس لدعم استعراض الأربعة أشهر والذي دعت إليه الفقرة ١ (ج) من القرار ١٧٣١ (٢٠٠٦). وعملاً بالفقرة ٤ (د) من نفس القرار، يكون هذا الجزء من التقرير الحالي هو التقييم النهائي الرسمي لقطاع الماس المطلوب إجراؤه في موعد غايته ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

الجدول الزمني للجزاءات

٥٠ - منذ انتهاء الولاية الأخيرة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عملت حكومة ليبيريا وشركاؤها الخارجيون جاهدين على استيفاء شروط مجلس الأمن برفع أشكال الحظر المفروضة على تصدير الماس الليبيري الخام. واعتمد ما تحقق من نجاحات في هذا المسعى إلى حد بعيد على التنفيذ الفعال للضوابط الداخلية وضوابط التصدير اللازمة للمشاركة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وتحقق تقدم ملحوظ في هذا الصدد قبل إفاد بعثة خبراء تابعة لعملية كيمبرلي في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٥١ - تألفت بعثة الخبراء من جاكوب تهاماجي (بوتسوانا)، وأليسون كنغ (الرئيسة، المفوضية الأوروبية)، وأمدور سانتشيز ريكو (المفوضية الأوروبية)، وسامون غيلبرت (المجلس

العالمي للماس)، وشون بلور (شراكة أفريقيا - كندا). وقد أشادت بعثة الخبراء بالعمل الشاق الذي قامت به وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، وخلصت إلى أن "ليبريا تستوفي الحدود الدنيا لمتطلبات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، كما وردت في الأجزاء الثاني إلى الرابع من وثيقة هذا النظام التي اعتمدها الإعلان الوزاري، ولا سيما "... وضعها نظاماً للرقابة الداخلية يهدف إلى إزالة وجود الماس الممول للصراعات من شحنات الماس الخام المستوردة إلى إقليمها والمصدرة منها".

توصيات عملية كيمبرلي

٥٢ - ومع ذلك، وبرغم تحقيق حكومة ليبريا لتقدم ملحوظ منذ نهاية عام ٢٠٠٦ (انظر S/2006/976) في أغلب الجوانب المتعلقة بإقامة نظام عامل فعال للرقابة الداخلية على رصد إنتاج الماس الخام وتصديره، فإن بعثة الخبراء التابعة لعملية كيمبرلي ذهبت إلى القول بأنه يلزم القيام ببعض التحضيرات كأمر جوهري قبل قبول ليبريا في عملية كيمبرلي لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية ونزاهته، وأوصت البعثة بقوة بأن تنفذ حكومة ليبريا التوصيات الواردة في الفقرات ٥٣-٥٧ أدناه قبل قبولها في عملية كيمبرلي.

٥٣ - وضع إجراءات للاستيراد - اقترحت عملية كيمبرلي أن تضع حكومة ليبريا، ولا سيما مصلحة الجمارك الليبرية، إجراءات فعالة تتعلق بواردات الماس الخام. واستجابةً لذلك، نظمت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ حلقة عمل لمسؤولي الجمارك المبتدئين العاملين على جميع المعايير الحدودية، والأعضاء الأعلى رتبة بمجمع الجمارك، والمسؤولين المعنيين بوزارة العدل، ولأعضاء المصرف المركزي الذين سيعملون على نحو وثيق مع هيئات تحصيل الإيرادات والتصدير والاستيراد.

٥٤ - الاختبار المتكرر لنظام الرقابة الداخلية الذي تتبعه ليبريا عن طريق انتهاج نظام العمليات التجريبية - اقترحت عملية كيمبرلي أن تجري الوزارة ثلاث عمليات تجريبية على الأقل على نظام الرقابة الداخلية، تتعقب فيها ماسة مزيفة من إحدى مناطق مناجم الماس عن طريق أحد المكاتب الإقليمية ومنه عبر جميع مراحل النظام وحتى نقطة التصدير. وأجريت عمليات تجريبية أولية يومي ٢١ آذار/مارس و ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وأجريت عملية تجريبية نهائية من مكتب تانمانبرغ الإقليمي للماس في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ كجزء من التكريس الرسمي للهيكل الإداري العام لمكتب الماس الحكومي. وخلال العملية التجريبية، قام سفير الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد بوث، والممثل الخاص للأمين العام، آلان دوس، بدوري "المنقب" و "السمسار" على التوالي. ولعبت الرئيسة إلين جونسون سيرلاف دور

”المصدّر“. بمكتب الماس الحكومي بمنروفا. ويمكن للفريق الاستفادة بأن جميع جوانب العملية، بما فيها التصنيف، وتحديد الإتاوات، وإجراء السداد، والتغليف، تمت بلا مشاكل.

٥٥ - إنشاء قاعدة بيانات للمسح الجيولوجي تابعة للولايات المتحدة، وتدريب موظفين معينين من الوزارة على استخدام قاعدة البيانات - وصلت المعدات والبرامج الحاسوبية إلى منروفا في أواخر آذار/ مارس ٢٠٠٧. وقام واضع البرامج الحاسوبية بتدريب اثنين من الموظفين على استعمال قاعدة البيانات وصيانتها خلال دورة استمرت أسبوعاً (٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧).

٥٦ - حلقات عمل للتوعية والتدريب لأهم المنتفعين بالنظام، بما في ذلك عمال المناجم والسماصرة والتجار والمصدرين - اقترحت عملية كيمبرلي بأن تجري الوزارة سلسلة من حلقات العمل لأهم المنتفعين داخل قطاع الماس الليبري. فجرى تمويل عشرات الدورات التدريبية التي تراوحت مدتها بين يوم واحد وثلاثة أشهر بدعم من البلدان الأعضاء بنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركات خاصة من قبيل شركة دي بيرز. وأطلقت حلقات العمل هذه عمال المناجم، والسماصرة، والتجار، والمصدرين على ما لهم من أدوار وما عليهم من مسؤوليات في ضوء النظام الجديد للرقابة الداخلية على الماس. ويمكن للفريق أيضاً الاستفادة بعقد حلقة عمل لما مجموعه ٤٥ تاجراً وسمساراً في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، إلى جانب حلقة عمل أخرى لممثلي المصرف المركزي ووزاري المالية والعدل يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. وتتواصل توعية عمال المناجم بمساعدة الإذاعة والصحف المحلية والفرق المسرحية.

٥٧ - النشر الكامل للمكاتب الإقليمية المتبقية - يمكن للفريق الاستفادة بإتمام توزيع تسعة من إجمالي عشرة مكاتب إقليمية سابقة التجهيز. وتبين أن سوء حالة الطرق وعدم وجود مكان لهبوط للطائرات العمودية يشكل عقبة تحول دون إرسال الحاوية الأخيرة إلى وياسوا. ويتوقع حل تلك المشكلة في القريب العاجل.

توصيات إلى حكومة ليبيريا بعد انضمامها إلى عملية كيمبرلي

٥٨ - قدمت بعثة الخبراء التابعة لعملية كيمبرلي أيضاً سلسلة من التوصيات الإضافية إلى ليبيريا باتخاذ إجراءات عقب نجاح طلبها للانضمام إلى عملية كيمبرلي. وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه التوصيات ليس شرطاً لتلبية احتياجات المشاركة في عملية كيمبرلي، فإن من شأنه أن يعزز كثيراً من مصداقية ليبيريا كعضو رئيسي في الخطة على الأجل الأطول، يضرب مثلاً يحتذى به. وترد هذه التوصيات في الفقرات ٥٩-٦٧ أدناه.

٥٩ - لا بد لليبريا، بمساعدة الشركاء، من الاستمرار في بناء قدرة المسؤولين الذين يرتبط عملهم بتنفيذ عملية كيمبرلي (بما في ذلك موظفي مكتب الماس الحكومي، ومفتشي المعادن، ووكلاء التعدين، والجمارك، والشرطة، والهجرة، والقطاع المصرفي والمالي) وتدريب هؤلاء المسؤولين.

٦٠ - وتُشجّع ليبريا بقوة على توجيه الدعوة إلى ممثلين من عملية كيمبرلي لإجراء زيارة بغرض استعراض الأوضاع في غضون عام من المشاركة الكاملة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وتنفيذه.

٦١ - لا بد للوزارة من تنبيه بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والشرطة الوطنية الليبرية، والجمارك، والهجرة، وغيرها من الهيئات المختصة في مناطق الحدود إلى احتمال زيادة حركة عبور الحدود في أعقاب رفع الجزاءات والانضمام إلى عملية كيمبرلي، واستئناف النشاط ذي الصلة بالماس على مناطق الحدود.

٦٢ - لا بد لليبريا من تقديم تقارير إلى عملية كيمبرلي بشأن تنفيذ التوصية التي لم تُنفذ بعد والمتعلقة بضرورة استبعاد ليبريا بشكل دائم للشركات الأجنبية (أي غير الليبرية) التي تتاجر في الماس من التسجيل كشركات في السجل الليبري للسفن والشركات الدولية، حيث أن هذا يقوض أهداف عملية كيمبرلي وما تبذله من جهد لإضفاء الشفافية على سوق الماس.

٦٣ - ينبغي أن تصبح ليبريا عضواً في فريق عمل منتجي الماس الغربي المستخرج بالوسائل التقليدية، والفريق الفرعي الإقليمي التابع له في غرب أفريقيا.

٦٤ - وفي سبيل إضفاء مزيد من القوة على نظام الرقابة الداخلية الذي تتبعه ليبريا، فإن بعثة الخبراء التابعة لعملية كيمبرلي توصي أيضاً بإجراء تحليل دقيق للبيانات/الصور الفوتوغرافية الرقمية الإضافية التي تقدمها ليبريا عن شحنات صادراتها حتى يمكن، ضمن جملة أمور، وضع بصمة لصادراتها.

٦٥ - وفي غضون ثلاثة أشهر من قبول عضوية ليبريا في عملية كيمبرلي، ينبغي أن يفحص خبراء كيمبرلي تقدير القدرة الإنتاجية الذي تقدمه ليبريا، بالإضافة إلى جميع المصادر الأخرى للمعلومات ذات الصلة المتاحة حالياً (سواء كانت معلومات تاريخية، أو جيولوجية، أو معلومات تتعلق بالصناعة، إلخ)، بهدف وضع بارامترات دلالية أولية تستخدمها حكومة ليبريا وعملية كيمبرلي عند تحليل إحصاءات الإنتاج والإحصاءات التجارية في ليبريا.

٦٦ - يتعين أن تقوم عملية كيمبرلي بأعمال الرصد والتحليل الدقيقين لبيانات الإنتاج والتجارة التي تقدمها ليبيريا وغيرها من المشاركين من دول غرب أفريقيا وشركاؤهم في التجارة، على أساس وطني وإقليمي.

٦٧ - ينبغي لمجتمع عملية كيمبرلي أن ينظر، ضمن جملة أمور، في احتياجات ليبيريا من حيث بناء القدرة، والمعدات، والتدريب، والتنسيق الإقليمي، من أجل دعم تنفيذ عملية كيمبرلي.

بناء القدرات

٦٨ - في سبيل ضمان استمرار نجاح نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبيريا خلال المراحل الأولى، فإن مكتب المبادرات الانتقالية، وهو أحد فروع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، يقدم التمويل لأحد خبراء الماس والتنمية، كي يحل لفترة ثلاثة أشهر محل تيرون غاستون من كونستيتا فيوتشرز الذي سينتهي أجل عقده في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وسيكون دور الخبير الاستشاري الجديد هو وضع عمليات ونظم للحفاظ على نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ليبيريا، وضمان استمرارها وامتثالها على الأجل الطويل.

برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد

٦٩ - وصل سليمان تاوه، وهو أحد الخبراء في مجال امتيازات التعدين، لديه علاقات قوية مع إدارة المسح الجيولوجي بالولايات المتحدة، إلى ليبيريا في أواخر نيسان/أبريل ليحل محل غودوين نيلو كمراقب لبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. وقد بدأ في استعراض ضخمة الموارد للامتيازات داخل وزارة الأراضي والمناجم والطاقة.

٧٠ - وقد فصل الرئيس مؤخراً اثنين من موظفي الوزارة، هما السيد جيمس كونيو، مساعد وزير التعدين، والسيد تشارلز داغوسيه، مدير المناجم، لإصدارهما تراخيص تعدين مزورة، وأصدر تعليمات إلى وزير المناجم، يوجين شانون، باستعراض جميع تراخيص التعدين.

الأنماط الحالية لنشاط التعدين

٧١ - شركة بوتاو لنخيل الزيت، مقاطعة سينو، (خط العرض ٥ درجات ١٤,٦٧ شمالاً، خط الطول ٩ درجات ١٤,٩٣ غرباً). لا تزال مستوطنة التعدين غير القانوني لشركة بوتاو مستمرة في النمو. ولئن كان حجم الإنتاج وقيمتها ليسا مرتفعين بشكل خاص حسب

المعايير الإقليمية (انظر S/2006/976، الفقرة ٣٠)، فقد كان هناك توسع كبير للتعدين الغربي خلال الأشهر الأربعة الماضية مقترناً بتوافد للحفارين ومُعالِهم إلى المنطقة. واتخذت البلدة الرئيسية خصائص أكثر ديمومة، فبدأت المزيد من المخيمات المحيطة تظهر في الأجمة المجاورة ويشكل الموقع حالياً خطراً واضحاً على الصحة العامة. ويبدو أن هناك القليل فيما يتعلق بالإمداد بالمياه والمرافق الصحية، وهي حالة مثيرة للقلق في سياق بداية موسم الأمطار والكوئيرا المصاحبة له مع ارتفاع منسوب المياه. وبينما تفتقر حكومة ليبيريا حالياً إلى القدرة على التعاطي مع هذه الحالة، وتفتقر البعثة إلى ولاية ثابتة للتدخل، فإن الفريق يوصي بأن تعمل الوكالات الصحية والمنظمات غير الحكومية الآن لتجنب وباء كبير.

٧٢ - شركة جنغل ووترز، غبابا، مقاطعة نيمبا، (خط العرض ٧ درجات ٣٠ شمالاً، خط الطول ٨ درجات ٣٥ غرباً). لا يزال تطهير المكان وإعداده للتعدين مستمراً وقد كان هناك توسيع كبير منذ آخر تقرير للفريق (انظر S/2006/976، الفقرة ٢٩). وكانت جرارات وحفارات كاتربلر تعمل في المكان إلى جانب عدد صغير من الأفراد العاملين في الأشغال الهندسية. غير أنه لم تكن هناك مضخات يمكن رؤيتها ولا أدلة فعلية عن نشاط التعدين وغسل الحصى.

٧٣ - شركة التعدين الأمريكية، كونغبور، مقاطعة لوفو (خط العرض ٧ درجات ٣٨ شمالاً، خط الطول ١٠ درجات ٣٤,٢٩ غرباً). يبقى موقع الشركة جد متطور. فقد جرى تحسين مساكن الأفراد العاملين في التعدين وهي الآن تقدم الخدمة للعمال المغتربين والمحليين على السواء. وكان هناك المزيد من إزالة الأشجار لإعداداً للتعدين، مع أن كل المعدات الثقيلة كانت مودعة أثناء التحليق في أماكن آمنة. وكان معمل غسل المعادن الوارد وصفه في آخر تقرير للفريق لا يزال قائماً، ولكن لم تكن هناك أدلة على أنه كان يشغل. ويتميز الموقع بحجم ومستوى تطور كبيرين حسب المعايير الإقليمية، وهو على استعداد لبدء العمليات في أي لحظة.

٧٤ - شركة إيطالجيمنز، نهر لوفو (خط العرض ٦ درجات ٥٦,٥ شمالاً، خط الطول ١٠ درجات ٥٦,٤ غرباً). شهد موقع إيطالجيمنز على نهر لوفو نشاطاً متجدداً. وفي حين لم تكن هناك أدلة على نشاط التعدين، فقد ظهر في الموقع مصنّف وفاضل دوار وغربال آلي. وليس المعمل موصولاً لعملية غسل مهيكله، مما يدل على أنه حتى الآن لم يستعمل لمعالجة الحصى. وجرى أيضاً بناء وحدتين سكنيتين للعاملين في المناجم.

موقف الوزارة

٧٥ - في الوقت الحاضر، تحافظ وزارة الأراضي والمناجم والطاقة على الحظر الذي فرضته على التعدين إلى أن يضطلع خبير برنامج المساعدة في مجالي الحكم وإدارة الاقتصاد في الوزارة باستعراض كامل للتراخيص. وعلاوة على ذلك، ينتظر مكتب الماس الحكومي التسليم النهائي لشهادات عملية كيمبرلي من مطبعة دو لا رو، في لندن. ولن تبدأ عمليات التصدير الرسمية الممتثلة لعملية كيمبرلي إلا بعد استلام هذه الصكوك وبدء عمليات الحفر بشكل قانوني ومرخص به. ومن المتوقع أن تكون العناصر النهائية لهيكل المراقبة جاهزة للعمل في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، فإن بداية فصل الأمطار وما يصاحبه من انخفاض في الإنتاج سيخفف الضغط الإداري على السلطات الليبرية على المدى القصير ويوفر فترة مفيدة لكسب الخبرات وتحديد المشاكل المحتملة في النظام.

استنتاج

٧٦ - رغم أن الفريق يثني بقوة على حكومة ليبريا لاستيفائها شروط مجلس الأمن ودخولها في خطة عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، فإن هذه الإنجازات تشكل بداية التزام طويل الأجل بالمساءلة والشفافية والتראה. وسيتوقف نجاح هذا الجهد كثيراً على نوعية الإدارة داخل الحكومة الليبرية ومستوى الدعم المقدم لها من جانب شركائها الخارجيين والمجتمع الدولي.

الشؤون المالية

٧٧ - كانت سرقة الإيرادات الحكومية بهدف تمويل الصراع السبب الرئيسي لفرض الجزاءات على الماس والخشب. وقد حث مجلس الأمن ليبريا على اتخاذ خطوات لضمان أن الإيرادات "تستخدم في أغراض مشروعة لصالح الشعب الليبري، بما في ذلك التنمية" (الفقرة ١١، القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)). وإن الحكم الرشيد وشفافية المالية الحكومية واستقرارها أمر حاسم لضمان عدم تحويل الإيرادات الحكومية لتمويل شراء الأسلحة وتغذية الصراع.

٧٨ - وقد تحسن الوضع المالي للحكومة الليبرية بشكل منتظم منذ تولي الحكومة الجديدة مقاليد الحكم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وتجاوزت الإيرادات ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن. وقدر صندوق النقد الدولي النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٧,٨ في المائة (وتوقع معدلاً مماثلاً لعام ٢٠٠٧)، مما يمثل تحسناً كبيراً بالمقارنة مع ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. وقد نتج ذلك جزئياً عن أنشطة التشييد

المدينة، وانتعاش القطاع الزراعي، والنفقات الممولة من المانحين في البلد. ويقدر التضخم حالياً برقم أحادي، وذلك إلى حد بعيد بفضل ميزانية قائمة على النقدية واستقرار معدل الصرف نتيجة تدفق كميات كبيرة من أموال المانحين إلى الاقتصاد.

زيادة كبيرة في الإيرادات

٧٩ - زادت الإيرادات بنسبة ٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. وهذا أمر مشجع لأن أثر زيادة الإيرادات عقب رفع الجزاءات المفروضة على الخشب لم يظهر بعد. وجمعت حكومة ليبيريا ١٢٠,٤٢ مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى بالمقارنة مع ما يقدر بـ ١٢٩,٩ مليون دولار للفترة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وافقت الهيئة التشريعية على ميزانية تكميلية تساوي ٥,٠٦ مليون دولار.

الجدول ١

جمع الإيرادات من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٧ (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس)	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	فئة الإيرادات
١٤,٨٥٩	٤٧,١٤٥	٢٧,٩٧٣	٢٥,٤٠٣	الرسوم الجمركية
٣,٥٤٣	١١,١١٧	١٠,٦٥٧ ^(أ)	١٢,٧٦٥	الإيرادات البحرية
٢,٧٨٠	٧,٧٠٧	٣,٢٨١	٤,١٣٤	رسوم النفط/ضرائب المبيعات
٢٣,٩٣٠	٤٦,١٦١	٣٦,٨٥٨	٢٦,١٠٥	ضرائب الشركات/ضرائب الدخل/ضرائب أخرى
-----	١,٠٠٠	٤,٠٠٠	١,٠٠٠	المنح/القروض
٤٥,١١٢	١١٣,١٣٠	٨٢,٧٦٩	٦٩,٤٠٧	المجموع

(أ) يشمل عام ٢٠٠٥ مبلغ ١,٨٦٣ مليون دولار جرى جمعه من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ولكن تم إيداعه في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧

٨٠ - رغم أن لجنة إدارة النقدية أقرت إنفاقاً قدره ٨٥ مليون دولار إلى غاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، فإن مبلغ ٧٤ مليون دولار فقط هو الذي أنفق حتى الآن، مما يترك رصيداً نقدياً يساوي ٤٦ مليون دولار. ومن المستبعد جداً أن يكون بإمكان حكومة ليبيريا أن تنفق مبلغ ٥٠ مليون دولار إضافي في الشهرين المقبلين. وساهم تنفيذ قانون

المشتريات والامتيازات العامة الجديد في هذا التباطؤ في الإنفاق لمحدودية توافر القوة العاملة المؤهلة في الوزارات المسؤولة لتنفيذ هذا القانون.

السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

٨١ - هناك بعض الاختلاف فيما يتعلق بالحالة النهائية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أبلغ نائب وزير الإنفاق لجنة إدارة النقدية أن الفائض من الميزانية المعاد صياغتها بلغ ٢,٦ مليون دولار، بينما أشارت الميزانية التكميلية المقدمة من الحكومة الليبيرية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى وجود فائض يساوي ٢,١ مليون دولار. ولم يستطع تقرير أداء الميزانية المقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تأكيد الإنفاق الفعلي للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وبالمثل، لم يعالج التقرير إنفاق مبلغ ٤ ملايين دولار من المنح المقدمة من حكومة جنوب أفريقيا و ١,٠٠ مليون دولار من الصين. كما أنه لم يأت على ذكر رصيد افتتاحي بمبلغ ١,٩٦٥ مليون دولار كان متيسراً في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ كفائض من ميزانية الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ للحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا.

الرقابة التشريعية

٨٢ - ليس من الواضح كيف يمكن للهيئة التشريعية الوطنية أن تقتنع بأن الإنفاق كان على النحو الذي أقرته الميزانية بما أنه ليست هناك حسابات سنوية من وزارات الحكومة الليبيرية ولا مراجعة مستقلة من جانب المراجع العام للحسابات. ومن ثم فإن المراقبة التشريعية تبدو غير جدية، مع تشديد أكبر على الإنفاق بدلاً من تبرير الطريقة التي تنفق بها النقود فعلاً. ورغم أن الحكومة الليبيرية أنفقت ما يناهز ١٠ ملايين دولار على التعليم في عام ٢٠٠٦، فإن تقرير أداء الميزانية لا يبين عدد المدارس التي تم افتتاحها، أو عدد التلاميذ الذين التحقوا بها، أو عدد المعلمين الذين جرى تعيينهم.

٨٣ - وقد اشتكت الهيئة التشريعية الوطنية من أن وزارة المالية تصرف الأموال ببطء شديد. وكتدبير مضاد، أصدرت الهيئة التشريعية مؤخراً قانون الاستقلال المالي الذي يعطيها تحكماً مباشراً في مخصصاتها من الميزانية دون أي رقابة خارجية، بما في ذلك من برنامج المساعدة في مجالي الحكم وإدارة الاقتصاد. وتعطي أحكام القانون للمشرعين مرتباً معفى من الضرائب. ويعزز ذلك الرأي القائل بأن الهيئة التشريعية تهتم برفاهها الخاص أكثر مما تهتم بممارسة دور الرقابة على إنفاق الميزانية حسبما تقره مشاريع قانون الميزانية.

ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧

٨٤ - في منتصف أيار/مايو، قدمت الحكومة الليبيرية إلى الهيئة التشريعية ميزانية وطنية بمبلغ ١٨٢,٥ مليون دولار للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لكي توافق عليها بحلول نهاية حزيران/يونيه. (في عام ٢٠٠٦، اعتمدت الميزانية في نهاية آب/أغسطس، مما أخرج الإنفاق في تموز/يوليه وآب/أغسطس).

٨٥ - وتزيد الميزانية الجديدة من مرتبات أدنى الموظفين المدنيين أجراً إلى ٥٠ دولاراً في الشهر، بعد أن كانت ٣٠ دولاراً في الشهر. وهي تنص أيضاً على زيادة كبيرة للهيئة التشريعية الوطنية (١١ مليون دولار) والتعليم (١٥,٢ مليون دولار) والصحة (١٣,٨ مليون دولار).

الإيرادات الجمركية

٨٦ - شكلت الرسوم الجمركية حوالي ٤٨ في المائة من مجموع الإيرادات. ويجمع ميناء فريبورت. بنروفا ومطار روبرتسفيلد الدولي حالياً ٩٩ في المائة من الرسوم. وتجمع رسوم لا تذكر من ثلاثة موانئ أخرى في بوكنان وغرينفيل وهاربر. وارتفعت الرسوم الجمركية بشكل حاد بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ رغم عشرات الإعفاءات والعديد من التنازلات وإمدادات النفط المعفاة من الضرائب كل شهر.

تفتيش واردات الأرز والنفط قبل الشحن

٨٧ - كان من المقرر أن يبدأ التفتيش قبل الشحن من جانب مكتب فيريتاس الدولي (بيفاك) لواردات النفط والأرز للتحقق من النوعية والكمية والتقييم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ولكن حتى الآن لا يوجد أي تفتيش فعلي قبل الشحن للمنتجات النفطية. وبينما يشتكي المستوردون من رسوم التفتيش قبل الشحن الباهظة، فإن الحكومة الليبيرية لا تجمع بعد كل رسوم الاستيراد.

شركة ليبيريا لتكرير النفط

٨٨ - في عام ٢٠٠٦، حققت شركة ليبيريا لتكرير النفط ربحاً صافياً قدره ٤,٧٦ مليون دولار من إيرادات بلغت ١٢,٢٦ مليون دولار. وبالمقارنة، كسبت الشركة ١,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وجاءت هذه الزيادة أساساً بفضل رسوم التخزين المدفوعة وتقليص كبير لعدد الموظفين وزيادة ١١ في المائة في الواردات. وكان من الممكن أن تكون الأرباح أكثر من ذلك لولا انخفاض رسوم التخزين بنسبة ٣ في المائة للغالون في آب/أغسطس

٢٠٠٦. وتسبب التقليل الكبير لعدد الموظفين في انخفاض الربح المحتمل لأن مجموع التكلفة التي تساوي حوالي ١,٥ مليون دولار جرى استيعابها تماماً في عام ٢٠٠٦. وقدمت الشركة هبات بمبلغ ٠,٤٨٠ مليون دولار لأعمال خيرية و ٠,٢٥١ مليون دولار لرعاية الألعاب الرياضية، مع إعطاء الحكومة الليبيرية حصة ٠,٥ مليون دولار فقط.

٨٩ - وقد اتخذ مجلس الإدارة الجديد بعض التدابير التقشفية، من قبيل تخفيض استحقاقات أعضائه الشهرية من الوقود من ٥٠٠ غالون إلى ٢٥٠ غالون (من ٧٥٠ غالون إلى ٣٥٠ غالون للرئيس). وعلى العكس، قرر الموافقة على زيادة حصة المدير المنتدب من ١٠٠٠ غالون إلى ٢٧٧٠ غالون. وتلقى المدير المنتدب مرتباً شهرياً يساوي ١,٦٠٠ دولار، بالإضافة إلى علاوة سنوية تساوي ١٠٠٠٠ دولار، بينما تلقى الرئيس علاوة قدرها ٥٠٠٠ دولار، وتلقى كل من أعضاء المجلس الآخرين علاوة قدرها ٤٠٠٠ دولار.

ضرائب النفط المفقودة

٩٠ - ازدادت الضرائب على النفط من ٣,٤٤٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٧,٧٠٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، بالرغم من أن قدرأ كبيراً من الإيرادات لم يجر تحصيلها.

٩١ - وفي تقرير فريق الخبراء السابق (الفقرة ١١٦ من S/2006/976) قدرت الإيرادات غير المحصلة للفترة من كانون الثاني/يناير حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بمبلغ ٧ مليون دولار تقريباً. وتشير تقارير شركة تكرير النفط الليبيرية الحالية إلى أن العجز الفعلي بلغ ٧,٥٣ مليون دولار (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

النقص في الرسوم والضرائب المحصلة على النفط والصادرات من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

الإجمالي (عملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)	وقود الخرجات النفاثة (جالون)	كبروسين (جالون)	ديزل (جالون)	وقود (جالون)	
٤٥,٦٦	٣ ٧٥٤ ٣٨١	٧٩١ ١٧٨	٢٣ ٩٣٨ ٠٥٨	١٧ ١٧٥ ٢٤٤	١ - إجمالي التوريدات
٩,٣١	٢ ٧٥٣ ٥٢٤	٩٤ ٥٠٠	٦ ٣٣٦ ٥٢٠	١٢٢ ٨١٤	٢ - توريدات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
٣٦,٣٥	١ ٠٠٠ ٨٥٧	٦٩٦ ٦٧٨	١٧ ٦٠١ ٥٣٨	١٧ ٠٥٢ ٤٣٠	مجموع (٢-١)

الإجمالي (ملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)	وقود محركات النفثة (جالون)	كيروسين (جالون)	ديزل (جالون)	وقود (جالون)	
بدولارات الولايات المتحدة					
١٥,٣٩	٤٠٠ ٣٤٣	٢٧٦ ٦٧١	٧ ٠٤٠ ٦١٥	٧ ٦٧٣ ٥٩٣	الرسوم/الضرائب
٢,٥٥					منتجات معفية من الرسوم (وفقاً لأرقام شركة تكرير النفط الليبيرية)
١٢,٨٤					رسوم/ضرائب مستحقة لوزارة المالية
٥,٣١					رسوم/ضرائب جمعتها وزارة المالية
٧,٥٣					النقص في الرسوم والضرائب المحصلة

٩٢ - ازداد النقص في تحصيل الضرائب إلى ٨,٤٧٣ مليون دولار. ويتوقع استلام مبلغ ٢٣,٢٥٢ مليون دولار نظراً لحجم الواردات على أن تخصم منه مبالغ الإعفاءات من الرسوم بقيمة ٤,٠٨ مليون دولار مما ينتج عنه تحصيل فعلي قدره ١٩,١٧٢ مليون دولار. وبما أن المبلغ الذي تم تحصيله هو ١٠,٦٩٩ مليون دولار فقط، فإن مبلغ المتأخرات المتبقية هو ٨,٤٧٣ مليون دولار. وقد تعذر تحديد مبلغ المتأخرات الدقيق بحسب المستورد وذلك لأن شركة تكرير النفط الليبيرية تسجل إجمالي التوريدات المعفية من الرسوم حسب الموزع فقط وليس حسب كل مستورد. ومع ذلك، هناك شركتان على الأقل، "جلف تريدينج" و "أوريجن أويل"، لم تستوردا منتجات نفطية في عام ٢٠٠٧، وهذا بدوره قد يصعب تحصيل المتأخرات.

الجدول ٣

توريدات النفط من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧

المستورد	جازولين	ديزل	كيروسين	وقود محركات نفثة	رسوم وضرائب مدفوعة على المبيعات	رسوم وضرائب مستحقة على المبيعات	رسوم وضرائب مدفوعة على المبيعات
بالملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية							
وست أويل	٥٥٣٣٧٨١	٥٣٣٩٦١٨	١٤٤٧٢٦		٤,٦٨٣	٣,٤٩	
أم أو تي سي	٦٥٣١٥٩٩	٦٧٣٨٤٥٤	٧١٤٣٩٤		٥,٩٢٠	٢,٨٧	

المستورد	جازولين	ديزل	كيروسين	وقود محرقات نفثة	رسوم وضرائب مدفوعة على المبيعات	رسوم وضرائب مستحقة على المبيعات ^(أ)	رسوم وضرائب مدفوعة على المبيعات
بالبالون							بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية
سريميكس	٤٧٤٠٣٤٣	٣٣٤٠٧٠٨			٣,٤٦٩	١,٠٥	
أميناتا	٥٣٦٧٦٩٩	٤١٢٩٠٣٧			٤,٠٦٧	١,٥٩	
أورجين أويل	٢٢٩٤١٥١	١٢٩٩٠٤٥			١,٥٥٢	٠,٨١	
المجموع الفرعي ^(ب)	٦٨٦٥٨٦	٥٧٣٤٥٧	٢٢٣١١٢	٢٤٠٠٢٧٢	١,٥٨٨	٠,٢١	
جلف تريدينج	١٥٤١٧٢٠	١٣٣٥٧٨٣			١,٢٢٨	٠,١٧	
ليب أفريك	٨٧٣٤١٤	٧٥٥٤٦٨	١٢٤٤٧٧		٠,٧٤٥	٠,٤٨	
الإجمالي	٢٧٥٦٩٢٩٣	٢٣٥١١٥٧٠	١٢٠٦٧٠٩	٢٤٠٠٢٧٢	٢٣,٢٥٢	١٠,٦٩	

(أ) مع استثناء التوريدات إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيا المعفاة من الضرائب.

(ب) تعتبر تقديرات المبالغ المستحقة هذه مبالغ فيها حيث أن بعض التوريدات معفية من الرسوم مثل تلك التي تقدم للسفارات والمنظمات غير الحكومية والجهات الخيرية وغيرها. وتشير تقارير شركة تكرير النفط الليبيرية إلى أن هذه التوريدات بلغت ٤,٠٨ مليون دولار من أصل ٢٣,٢٥٢ مليون دولار.

٩٣ - لا تتضمن المتأخرات المتبقية الواردة في الجدول ٢ المتأخرات بقيمة ١٠ ملايين دولار تقريباً عن التوريدات لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ خلال فترة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا (انظر الفقرة ١٥٤ من المرفق S/2005/360 والفقرة ٩٧ من S/2006/379). ولم تجر وزارة المالية حتى اليوم مراجعة للقطاع مع أن الوزير وعد بإجراء تحقيق واسترداد المتأخرات.

نفقات تخزين مفقودة لشركة تكرير النفط الليبيرية

٩٤ - أوردت التقارير السابقة (انظر الفقرتين ٩٥ و ٩٦ من S/2006/379 والفقرة ١١٩ من S/2006/976) كيف أن شركة تكرير النفط الليبيرية تعاقدت مع شركة ويست أويل بشأن الاستخدام الحصري للخزانين ١ و ٧ مقابل أسعار امتيازية (١٦ سنتاً للجالون الواحد من الديزل و ٦ سنتات للجالون الواحد من النفط، مقابل ٣٠ سنتاً و ١٠ سنتات على التوالي كان يدفعها جميع المستوردين الآخرين) وكيف أن شركة ويست أويل كانت تحصل أيضاً على هذه الأسعار المخفضة عند استخدامها للخزانات الأخرى التابعة لشركة تكرير النفط الليبيرية. وبتاريخ ١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦، أخبر المدير الإداري المجلس بأنه

اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وحتى ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥ بلغت قيمة هذه التخفيضات ٦٣٠ ٧٢١ دولار وبأن شركة تكرير النفط الليبيرية ستصدر فاتورة فورية لشركة ويست أويل. ولكن في آذار/مارس ٢٠٠٧، أعلم المدير الإداري اللجنة بأن شركة تكرير النفط الليبيرية قررت عدم إصدار فاتورة لاكتشافها عدم استخدام شركة ويست أويل للخزائين ١ و ٧ لأنهما كانا قيد الإصلاح خلال الفترة المعنية. وبما أن الخزانات كانت غير صالحة للاستعمال، فإن شركة تكرير النفط الليبيرية حاسبت شركة ويست أويل على أساس السعر المخفض حتى بالنسبة للوقود من الخزانات الأخرى. ولدى التحقيق، اكتشفت اللجنة بأن الخزائين ١ و ٧ كانا غير صالحين للاستعمال عند بداية العقد. ولم يتمكن المدير الإداري تفسير قبول أي من الطرفين إبرام هذا العقد مع أن الخزائين كانا غير صالحين للاستعمال.

أرباح غير مستحقة حصلت عليها شركة ويست أويل/جيكو

٩٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تقدم أيضاً صاحب شركة ويست أويل، جمال بسمه، بعبء لتزويد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بوقود وسائل النقل البري عن طريق شركته الأخرى "جيكو". وادعى السيد بسمه في عطاءه زوراً بأن شركة "جيكو" تدفع لشركة تكرير النفط الليبيرية رسوم التخزين العادية، في حين أنه في الحقيقة كان يدفع سعراً امتيازياً منذ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٤. وقد أوردت اللجنة هذه المسائل في الفقرتين ٩٥ و ٩٦ من S/2006/379. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، استرجعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مبلغ ١,٧٧٠ مليون دولار لقاء المبالغ الزائدة التي احتسبتها شركة جيكو عليها. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فإنه في كل مرة كانت البعثة تطلب من شركة تكرير النفط الليبيرية خفض رسوم التخزين نظراً لمكانتها كأكبر مشتر للديزل والنفط والكيروسين، كان المدير الإداري السابق، إيدوين سنو، يرفض خفض الرسوم لعذر أو لآخر رغم أنه كان يعرف تمام المعرفة أن شركة تكرير النفط الليبيرية كانت تتقاضى من شركة ويست أويل رسوم تخزين أقل بكثير على توريدها إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ولهذا، يبدو أن جمال بسمه، وهو أكبر مستورد للنفط، كان يتآمر مع المدير الإداري لشركة تكرير النفط الليبيرية، إيدوين سنو، لزيادة الرسوم التي تدفعها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفي الوقت ذاته، كانت شركة أخرى تابعة للسيد جمال بسمه، شركة كريستف إنفستمنت ذات المسؤولية المحدودة، تودع مئات الآلاف من الدولارات في حساب السيد سنو الشخصي في لبنان (انظر الفقرة ١٣٣ من المرفق S/2005/745 والفقرة ١١٨ من المرفق S/2006/379).

٩٦ - وأبرمت شركة تكرير النفط الليبيرية عقود استخدام حصري إضافية مع شركة منروفا لنقل النفط وشركة "موبيل" خلال فترة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ولم تحصل أي

من الشريكتين، على عكس شركة جييكو، على أسعار مخفضة، حتى أن شركة "مويل" دفعت علاوة لاستخدام خزانات شركة تكرير النفط الليبيرية بشكل حصري.

تهرب شركة جييكو الضريبي من خلال التلاعب بدفاتر الحسابات

٩٧ - بالإضافة للمبالغة في احتساب الفواتير، يبدو أن شركة جييكو تهرب من دفع ضريبة كبيرة على دخل الشركة. ففي عام ٢٠٠٥، استلمت شركة جييكو مبلغ ٢٣,٨٧٥ مليون دولار من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في حين أنها سجلت في الإقرار الضريبي لعام ٢٠٠٥ المقدم في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ حصولها على عائد إجمالي قدره ١٢,٣٦١ مليون دولار فقط. وبطريقة مشابهة، عند تقديم عطائها لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قدمت شركة جييكو بيانات مالية تظهر عائداً قدره ١٣,٠٩٣ مليون دولار في ٢٠٠٣ و ٢٠,٥٠٢ مليون دولار للأشهر العشرة الأولى من ٢٠٠٤. ولكنها في المقابل، ادعت في إقرارها الضريبي لعام ٢٠٠٣ بأن مبيعاتها بلغت ٢,٤٨٠ مليون دولار فقط، في حين أن مبيعاتها لعام ٢٠٠٤ كاملاً بلغت ١١,٢٣٧ مليون دولار حسب بلاغها. وقد ساعد في إعداد هذه الإقرارات الضريبية مكتب مراجعة حسابات الشركة، مكتب فوسكون، وهو مكتب محاسبة ليبيري متمرس ومعتمد.

٩٨ - ويبدو أن هناك شركات عديدة أخرى تتهرب من دفع الضرائب. فإحدى مزارع المطاط، مزرعة صلالة للمطاط، قيدت تكاليف التطوير الجديدة بقيمة ١,٥ مليون دولار على أنها مصاريف لتقلب ربحها إلى خسارة. وادعى فندق رويال، وهو فندق من الدرجة الأولى في مونروفيا، بأن متوسط شغل الغرف خلال عام ٢٠٠٥ هو غرفتين فقط، ومن الواضح أن هذا الرقم غير صحيح. وقد أشار نائب وزير الإيرادات إلى أن الوزارة ستجري تحقيقاً بهذا الأمر وستسترجع المبالغ المستحقة في أقرب فرصة.

عدم دفع شركة PLC للاستثمارات المحدودة للضرائب المستحقة عليها

٩٩ - يبدو أن شركة PLC للاستثمارات المحدودة، والتي ينظر إليها على أنها شركة واجهة بالنسبة للرئيس السابق تشارلز تيلور، كانت تتهرب من دفع الضرائب. ففي عام ١٩٩٩، حصلت هذه الشركة على ترخيص حصري لتشغيل خدمة GMS للهواتف الخلوية دون المشاركة في تقديم عطاءات تنافسية. واعتماداً على الترخيص، أبرمت شركة PLC للاستثمارات المحدودة اتفاقاً مع شركة لبنانية للهواتف الخلوية، Investcom Global Limited، لإنشاء شركة "لونستار للاتصالات". وبموجب ذلك الترخيص، حصلت شركة PLC على حصة في شركة لونستار للاتصالات نسبتها ٤٠ في المائة، في حين ساهمت شركة Investcom

Global Limited بمبلغ ٣٠.٠٠٠ دولار وحصلت على حصة بنسبة ٦٠ في المائة. وبالرغم من تعذر معرفة مالك شركة PLC، لأن الشركة تمتنع عن تقديم الوثائق المالية المطلوبة إلى اللجنة، فإن السيدين بينوبي أوري وإمانويل شو، وهما حليفان مقربان من تشارلز تيلور واسماهما مدرجان على قائمة الأمم المتحدة للأصول المحمّدة لليبيريا، كانا عضوين في مجلس إدارة الشركة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥^(٣).

١٠٠ - في عام ٢٠٠٦، دفعت شركة لونستار للاتصالات إلى شركة PLC أرباحاً بلغت ٣,٢ مليون دولار. ولكن شركة لونستار لم تدفع ضرائب دخل الموظفين عن تلك الأرباح، كما لم تدفع شركة PLC أي ضريبة على أرباح الشركة المقدرة بمبلغ ١,١٢ مليون دولار. وإضافة لذلك، استلمت شركة PLC أرباحاً قدرها ٦٠٠.٠٠٠ دولار في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وأرباحاً قدرها ١,٢ مليون دولار في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عن سنة ٢٠٠٥ المالية. ومع أن شركة PLC لم تدفع ضريبة عن تلك الأرباح، إلا أنها دفعت ١٨٠.٠٠٠ دولار ضريبة دخل الموظفين، وهذا شيء غير سليم حيث أن الجهة التي تدفع هي التي يجب عليها خصم ضريبة دخل الموظفين ودفعها للحكومة وليس الجهة المدفوع لها. وعندما أحيطت نائبة وزير الإيرادات علماً بهذه المسائل أصدرت مذكرة إلى شركة PLC تطلب منها تقديم تفاصيل عن القرارات الضريبية مع إيصالات رسمية عن أي ضرائب مدفوعة.

١٠١ - وبالإضافة للأرباح، فقد قبضت شركة PLC أجوراً إدارية من شركة لونستار بقيمة ١,٣١٣ مليون دولار، و١,٠٨ مليون دولار، و١,٣٧٥ مليون دولار في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي. وبينما كانت شركة لونستار تدفع تلك المبالغ على أساس شهري، فقد كانت تحتفظ بنسبة ١٠ في المائة كضريبة دخل الموظفين. وبالتالي فإنه يتعين على شركة PLC دفع مبلغ إضافي قدره ٠,٨٩ مليون دولار كضرائب على ذلك الإيراد. وبما أن القانون الضريبي في ليبيريا يفرض غرامات وفوائد كبيرة، تصل إلى ٢٠٠ في المائة من قيمة الضرائب المستحقة، عند عدم تسديد قيمة الضرائب أو عدم تقديم الإقرار الضريبي في الموعد المحدد، فإن شركة PLC قد تكون مدينة بدفع ضرائب تصل إلى ٥ ملايين دولار.

(٣) بموجب القوانين الليبيرية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتوجب على المصارف معرفة عملائهم وبالتالي فقد تكون قادرة على تحديد هوية المالكين المستفيدين من شركة PLC.

إعطاء شركة تكرير النفط الليبيرية لعقود دون المشاركة في تقديم عطاءات تنافسية

١٠٢ - في تقرير سابق (S/2005/976) وثقت اللجنة إبرام شركة تكرير النفط الليبيرية لعقد مع شركة النفط الوطنية النيجيرية لتزويد شركة أداكس ليميتد، وهي أكبر منتج مستقل للنفط في نيجيريا، بـ ١٠ ٠٠٠ برميل يومياً بسعر ١٤ سنتاً للبرميل دون المشاركة في تقديم أي عطاءات تنافسية. وكان المدير الإداري لشركة تكرير النفط الليبيرية قد اختار شركة أداكس ليميتد وحدد السعر قبل موافقة مجلس إدارة الشركة على العقد. كما أنه وقع اتفاقاً آخر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ مع مجموعة تساكوس لصاحبها باناجيوتس تاسكوس، وهو يوناني من كبار ملاك السفن، لنقل ٢٠ ٠٠٠ برميل إضافي من النفط الخام يومياً من شركة النفط الوطنية النيجيرية. ومنح الاتفاق مجموعة تساكوس فترة ٨ أشهر لضمان حصولها على سعر ١٤ سنتاً للبرميل الواحد. وقد أبرم هذا الاتفاق أيضاً دون اللجوء لعملية تقديم عطاءات تنافسية وقبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الشركة.

١٠٣ - وأبرم المدير الإداري لشركة تكرير النفط الليبيرية أيضاً اتفاقاً مع شركة منروfia لنقل النفط لنقل منتجات نفطية إلى بوكانان، وتقديم رسوم تخزين امتيازية بسعر ٥ سنتات للجالون الواحد بالنسبة للجازولين، و ١١ سنتاً للجالون الواحد بالنسبة للديزل. وهنا أيضاً جرى إبرام الاتفاق دون اللجوء للعطاءات التنافسية. وبالرغم من أن هذه العقود تتنافى بشكل واضح مع أفضل الممارسات الدولية وتخرق قانون المشتريات والامتيازات العامة الذي يحتم اللجوء للعطاءات التنافسية لإبرام عقود وامتيازات الشراء والبيع على حد سواء، فإن مدير شركة تكرير النفط الليبيرية الإداري لا يرى ذلك.

١٠٤ - وبالإضافة للعقود الواردة أعلاه، أبرمت شركة تكرير النفط الليبيرية على الأقل ١٩ عقداً آخر كبيراً لتوريد بضائع أو خدمات خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧. ومن أصل مجموع هذه العقود التسعة عشر، تم اللجوء إلى العطاءات التنافسية في ٥ عقود فقط. وعلاوة على ذلك، فإن قائمة الـ ١٩ عقداً التي قدمتها شركة تكرير النفط الليبيرية لم تتضمن عقدين تزيد قيمتهما عن ١٠٠ ٠٠٠ دولار لقاء خدمات قانونية/استشارية قدمتها شركة شايبرو شير جوينوت آند ساندلر. وقد أبرم العقدان السابقان دون اللجوء لعطاءات تنافسية مما يشكل خرقاً واضحاً لقانون المشتريات والامتيازات العامة.

١٠٥ - وقد يعزى انعدام رقابة مجلس شركة تكرير النفط الليبيرية على الحالات أعلاه إلى عدم وجود وزراء من الحكومة الليبيرية داخل مجلس إدارة الشركة. ففي شركات أخرى مملوكة للحكومة، مثل شركة FDA أو شركة NPA، هناك عدة وزراء داخل مجالس إدارتها.

١٠٦ - وذكرت تقارير سابقة (في الفقرتين ٩٩ و ١٠٠ من مرفق الوثيقة S/2005/360، والفقرات من ١٢٠ حتى ١٢٦ من الوثيقة S/2006/976) أمثلة عن سحب الإدارة العليا لشركة تكرير النفط الليبيرية لمبالغ ضخمة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بحجة تسديد دفعات إلى رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا في حينه، غيود براينت، ولكن السيد براينت نفى تلك الاتهامات نفياً قاطعاً. وبناءً على توصيات اللجنة، أنشأ مجلس إدارة شركة تكرير النفط الليبيرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ فرقة عمل معنية باسترداد الأصول لتحديد ما إذا كان بالإمكان استرجاع أي من هذه الأصول المختلسة.

١٠٧ - وحالما أكدت فرقة العمل تلك المعلومات، باشرت وزارة العدل بإقامة دعوى ضد المدير الإداري السابق لشركة تكرير النفط الليبيرية، إيدوين سنو، وهو نائب عن مقاطعة مونتسيرادو ورئيس مجلس النواب السابق، وضد ريتشارد ديفان، نائب المدير الإداري السابق المسؤول عن الشؤون المالية وهو حالياً من كبار أعضاء مجلس الشيوخ عن مقاطعة بومي، لاختلاسهما أموالاً تتجاوز المليون دولار.

هيئة المرافئ الوطنية

١٠٨ - يعد ميناء فريپورت بمرفق المدخل الرئيسي للسلع التي تصل إلى ليبيريا. وفي عام ٢٠٠٦، أستغنى الميناء عن ٧٤٩ موظفاً بتكلفة ٧٩٤ ٠٠٠ دولار (مقارنة باستغناء شركة تكرير النفط الليبيرية عن ٤٠٠ موظفاً بتكلفة ١,٥ مليون دولار). ولازال ميناء فريپورت يستخدم نحو ١ ٠٧١ موظفاً مقارنة بـ ٦٧٥ موظفاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عندما تولت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا زمام الحكم.

١٠٩ - وانخفض معدل نمو الإيرادات في ميناء فريپورت من ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ٤ في المائة عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٦، تكبد الميناء خسارة بلغت ٧٠ ٥٦٥ دولاراً مقارنة بمعدل أرباح بلغ ٢,٠٤١ مليون دولار العام الأسبق. وربما يعزى ذلك في بعض منه إلى أن ميناء فريپورت تحمل تكاليف الاستغناء البالغة ٧٩٤ ٠٠٠ دولار خلال سنة واحدة. لكن يصعب التحقق من ذلك لأن هيئة المرافئ الوطنية لم تخضع لعملية مراجعة مستقلة للحسابات.

١١٠ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أزاح الرئيس المراقب المالي لبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد بهيئة المرافئ الوطنية جنبا إلى جنب مع كامل الإدارة العليا لميناء فريپورت بناءً على توصيات مجلس المديرين، وذلك فيما يبدو بسبب الخلافات بين المدير العام لهيئة الموانئ والمراقب المالي للبرنامج. ورأت حكومة ليبيريا أيضاً أن المراقب المالي للبرنامج

لم يف باختصاصاته حيث عجز عن إعداد البيانات المالية الشهرية/الفصلية. وتم نقل المراقب المالي للبرنامج منذئذ إلى هيئة تنمية الحراجة.

المشكلات الخاصة باستيراد الأرز

١١١ - نوه تقرير سابق (S/2006/976، الفقرة ١١٢) إلى أن وزير التجارة وضع نظاما لاستيراد الأرز أسفر في نهاية المطاف عن نظام احتكار حتى عندما يتدخل التشريع الوطني ويطلب من السلطة التنفيذية أن تسمح لأي مستوردين بشحن الأرز. وأتمت وزارة التجارة نظام الاحتكار منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧ على الرغم من أن أي من المستوردين الاعتياديين الأربعة لم يشرع في استيراد الأرز.

الإيرادات البحرية

١١٢ - أبلغ وزير المالية أن السجل الليبيري للسفن والشركات الدولية (الوكيل) حول مبلغ ١٢,٩٨٠ مليون دولار لحكومة ليبيريا عام ٢٠٠٦، منها ١١,١٢ مليون دولار حُصلت عام ٢٠٠٦، أي أكثر من التحويلات النقدية البالغة ١٠,٦٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥.

١١٣ - بيد أن البيانات المالية الموحدة للسجل المحدود المسؤولية لعام ٢٠٠٦ لم تراجع بعد. وأبلغ مفوض مكتب الشؤون البحرية المجلس بأن المكتب على اتصال بشركة محاسبات دولية حسنة السمعة وأن مراجع الحسابات سيعين قريبا.

١١٤ - وسجل تقرير سابق (S/2006/976، الفقرة ١٢٩) أن الشركة الائتمانية للسجل هي الوكيل المسجل الوحيد للشركات الليبيرية وهيئات العمل الأخرى غير المقيمة بالبلد، غير أنهما لا تبلغ عن الأتعاب التي تتسلمها كوكيل مسجل في حساباتها المالية. وأبلغ نائب وزير الإيرادات أن شركة الحسابات الدولية التي وقع عليها الاختيار لمراجعة حسابات السجل المحدود المسؤولية ستراجع حسابات الشركة الائتمانية أيضا للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦.

مكتب المراجع العام للحسابات

١١٥ - يقوم بدور الإشراف الحكومي بشكل تقليدي مكتب مراجع عام للحسابات على كفاءة ومهنية عالية بإشراف مراجع عام مستقل يعين لمدة محددة. وعلى الرغم من أن حكومة ليبيريا الحالية وعدت بتنظيم مراجعة حسابات جميع الوزارات والإدارات والوكالات، مع كفالة أن جميع موظفي الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا من المفترض ألا يغادروا البلد، فإن هذه المراجعة لم تتحقق. وعجزت حكومة ليبيريا أيضا عن تنفيذ الإجراءات والعقوبات المتصلة بسياسة عدم التسامح مع الفساد. ولم يستكمل حتى الآن

سوى مراجعة حسابات هيئة التنمية الحرجية وشركة تكرير النفط الليبيرية اللذين ترعاها المفوضية الأوروبية.

١١٦ - ومع نمو مخصصات الميزانية، من المهم تعزيز مكتب المراجع العام للحسابات من أجل كفالة اعتماد المستوى المناسب من المسائلة والمراقبة كي يستخدم العائد بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

إعادة رسوم التفتيش السابق على الشحن المختلصة

١١٧ - دونت تقارير سابقة (S/2005/745، المرفق، الفقرة ٩٥، و S/2006/379، الفقرة ١١٥، و S/2006/976، الفقرة ١١٠) اختلاس "بيفاك" الواضح لرسوم التفتيش السابق على الشحن. وفي آخر تلك التقارير، ذكرت "بيفاك" أنها وافقت على إعادة نصيب الحكومة من هذه الأموال. وذكر نائب وزير الإيرادات أن حكومة ليبيريا فرضت عقوبة وغرامة مالية قدرها ٢٢.٠٠٠ دولار بجانب إعادة مبلغ ٤٨.٠٠٠ دولار. غير أن "بيفاك" لم تقدم بعد الوثائق التي تبرهن على أنها سددت الأموال التي تدين بها.

الاستنتاجات والتوصيات

١١٨ - يتحسن وضع ليبيريا المالي بصورة مطردة في ظل الحكومة الحالية. وشرعت الحكومة في معالجة بعض أوجه النقص السابقة في الإيرادات و/أو النفقات المبالغ فيها أو الزائفة، وهذا أمر محل ترحيب. ومن أجل التشجيع على تطبيق معيار جديد للشفافية، يلزم حكومة ليبيريا مواصلة يقظتها حتى يوفر رفع العقوبات إيرادات حكومية لصالح الليبيريين بدلا من أن يكون مصدرا للصراع.

١١٩ - وتوصي اللجنة بما يلي:

(أ) إمداد مكتب المراجع العام للحسابات بالبنية التحتية الملائمة والقوة البشرية المؤهلة. وربما يطلب من المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات توفير المزيد من الموارد البشرية المؤهلة لفترة ٣ إلى ٥ سنوات الأولية.

(ب) يتعين أن يقوم المراجع العام الجديد بمراجعة الحسابات السنوية لجميع الوزارات والإدارات المهمة والإيرادات الآتية من الهيئات الرئيسية شبه الحكومية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وينبغي ملاحقة من تثبت أدانتهم بسوء التصرف.

(ج) على المكتب مراجعة حسابات تسديد موردي البترول والأرز لرسوم الاستيراد والمبيعات وتقديم تقرير بذلك خلال ثلاثة أشهر. وينبغي البدء فورا في تطبيق رسوم

التفتيش السابق على الشحن. ويلزم لوزارة المالية أن تعمل مع شركة تكرير النفط الليبرية على كفالة تسديد متأخرات كل مستورد قبل حصوله على أي منتجات أخرى من خزانات الشركة.

(د) ينبغي إخضاع السجل الليبري للسفن والشركات الدولية والشركة الائتمانية المحدودة للمراجعة، واعتماد تدابير التقشف من أجل استعادة الإيرادات الحكومية إلى مستويات الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠.

(هـ) ينبغي إخضاع جميع الهبات والمساهمات من المؤسسات المملوكة للحكومة إلى الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا/حكومة ليبريا للمراجعة للتأكد من استخدامها بصورة ملائمة.

(و) على جميع المراجعين الماليين في برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد حضور اجتماعات مجالس الإدارة في المؤسسات المملوكة للحكومة التابعين لها، وتقديم تقرير حالة شهري عن هذه المؤسسات لوزير المالية.

(ز) على صندوق النقد الدولي أن يدمج توصيات مجلس الخبراء بوصفها معايير قياسية في برامجه السنوية التي يشرف عليها موظفو الصندوق.

خامسا - تجميد الأصول

١٢٠ - بعد مرور ١٧ شهرا على تولي حكومة ليبريا الجديدة زمام الحكم لم تجمد بعد أصول أي أفراد أو هيئات تم تسميتها عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤). وترى حكومة ليبريا أن القوانين الحالية غير كافية لتنفيذ قرار تجميد الأصول. وذكرت وزيرة العدل أنها قدمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المسودة التنفيذية للتشريع إلى القصر الرئاسي لكن مشروع القانون لم يبلغ الرئيس. ومن ثم، سلمت مشروع القانون في منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لوزير الدولة للشؤون الرئاسية كي يسلمه للرئيس مباشرة.

١٢١ - حتى منتصف أيار/مايو ٢٠٠٧، لم يكن الرئيس قد وافق على مشروع القانون ولم يقدمه للهيئة التشريعية الوطنية. بل إن مصير التشريع يبدو غامضا خاصة وأن عضوين بارزين بمجلس النواب (جويل هوارد تيالور وإدوين سنو) هما على قائمة تجميد الأصول (وهما مستمران في تلقي راتبهما وعلاواتهما من حكومة ليبريا).

١٢٢ - غير أنه فيما عدى ذلك جُمِدت أصول أفراد وهيئات عديدة تم تحديدها (انظر الجدول ٤).

الجدول - ٤ الأصول المجمدة امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤)

اسم البلد	اسم الأفراد/الهيئات	نوع الأصول	القيمة
فرنسا	م, أ, سلام	الحسابات المصرفية	١٤٢ ٧٨٤ يورو
	م, موسى سيسي	الحسابات المصرفية	١٦ ٨٨٣ يورو
	ج, كونهوفن	الحسابات المصرفية	٣٢ ٧٢٥ يورو
ألمانيا	ل, ي, مينين	الحسابات المصرفية	٢ ٠٨٩ يورو
إيطاليا	ل, ي, مينين	الحسابات المصرفية	غير متوافرة
		الاستثمار في داميل س.أ.س	غير متوافرة
لبنان	م, أ, سلام	الحسابات المصرفية	٢,٥٤ مليون دولار
	علي رمضان كليلات الدلي	الحسابات المصرفية	غير متوافرة
	إدوين سنو	الحسابات المصرفية	١٤١ ٧٦٨ دولارا
سوريا	عمار ممدوح الشيشكلي	الحسابات المصرفية	١٢٨ ٠٠٠ دولار
دولة الإمارات المتحدة	فاليري نايدو	الحسابات المصرفية	٣٣٨ دولارا
		معاملة مجمدة بمصرف ويسترن يونيون	١ ٩٤٨ دولارا
	شركة إيرباص للنقل	الحسابات المصرفية	١٠ ٨٥٨ دولارا
المملكة المتحدة	أنجيس ريفز تايلور	الحسابات المصرفية	٢٢ ٤٠٠ جنيه
	سان أير	شركة تأمينات	١٧٣ ٥٠٦ جنيهات
	فيكتور أ, باوت	الحسابات المصرفية	١ ٢٢٧ جنيه
	أرينا شليام (قرينة ليونيد مينين)	الحسابات المصرفية	٧٠ ٢٥٥ جنيه
الولايات المتحدة	بينوي أوري	العقارات	٦٩٥ ٠٠٠ دولارا
	فيكتور أ, باوت	استثمارات في شركات	١,٦٥ مليون دولار

١٢٣ - أفادت البعثة الدائمة لغانا بأن مصرف باركليز غانا "لم يعد يحتفظ بأي أموال للسيدة جريس مينور، حيث أفرج عن هذه الأموال على أساس فصلي للسيدة مينور بناء على طلب حكومة غانا وموافقة لجنة جزاءات غانا بمجلس الأمن". غير أنه جدير بالملاحظة أنه رغما عن تدخل حكومة غانا لدى لجنة الجزاءات في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بشأن عزم الحكومة على التصريح بنفقات معينة لصالح السيدة مينور، أفرج مصرف باركليز بالفعل

عن ٩٠ في المائة من الرصيد خلال ١٥ يوما من تسميتها على قائمة تجريد الأصول في آب/أغسطس ٢٠٠٤.

١٢٤ - وقدمت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية البيانات المالية لعمار ممدوح شيشيكلي. واتصلت اللجنة أيضا بعدة بلدان منها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا ونيجيريا وغانا وغامبيا ودولة الإمارات المتحدة من أجل تحديث المعلومات. وعلى الرغم من عدم تسلم ردود من نيجيريا وغانا وغامبيا، فقد وصلت ردود من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودولة الإمارات وأدرجت في الجدول ٤.

توفير الأصول

١٢٥ - يحظر القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، علاوة على تجريد الأصول، توفير الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح الأفراد على قائمة حظر الأصول.

الرئيس السوري للجنة لونسhtar

١٢٦ - أفادت اللجنة في تقرير سابق (S/2005/360، الملحق، الفقرة ١٨٥) بأن بينوني أوري وإمانويل شو، وهما مستشاران مقربان للرئيس السابق تشارلز تاييلور، مثلا شركة PLC للاستثمار المحدودة في مجلس إدارة شركة لونسhtar للاتصالات في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. ومن المفترض أن أوري وشو جعلوا شخصين غير بارزين، لايولا فلمنج الليبيري الجنسية وأموس أفول الغاني الجنسية، بحلان محلها لأتهما على قائمة تجريد الأصول، حيث تم الإعلان عن وجودهما في مجلس إدارة لونسhtar في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٢٧ - والتقت اللجنة، أثناء التحقيقات، س. لايولا فلمنج، رئيس مجلس إدارة لونسhtar. وهو يمثل PLC في مجلس إدارة لونسhtar، وهو الليبيري الوحيد في المجلس. غير أنه لم يدرك أنه رئيس مجلس الإدارة. وأخبر اللجنة أنه لم يتسلم أي مكافآت من لونسhtar. ولم يعرف أنه يدفع له بوصفه رئيس مجلس الإدارة ٦ ٠٠٠ دولار شهريا (وأكد المدفوعات المدير العام للونسhtar). وأقر ببساطة أنه عمل كمدير بالوكالة للونسhtar في أحد اجتماعات مجلس الإدارة منذ نحو سنتين. وفي الحقيقة، لم يدرك أن لونسhtar دفعت عام ٢٠٠٦ أرباح لشركة PLC بلغت ٣,٢ مليون دولار.

الحسابات الاحتياطية

١٢٨ - وأفادت نائبة وزير الإيرادات عند إحاطتها بالتهرب الواضح من الضرائب بأنها وجهت إنذارا لأوري وشو لتقديم عائدات الضرائب عن شركة PLC للسنوات الست الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، حيث لم يتم العثور على أي سجلات لتسديد الضرائب في وزارة المالية. وأحاطت نائبة الوزير للجنة علما بأن أوري أخبرها في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ بأن شركته تكبدت خسائر فادحة، وأنها استعانت بشركة فوسكون لإعداد حساباتها، وهي شركة الحسابات المختصة المرخصة التي استخدمتها جيبكو (انظر الفقرة ٩).

١٢٩ - وتثير تقارير اللجنة السابقة (S/2006/976، الفقرتان ١٥٤-١٥٥) مزاعم بشأن استثمار تشارلز تايلور في نيجيريا. لكنه لم يمكن التأكد من حقيقة هذه المزاعم أثناء فترات ولاية اللجنة، حيث لم ترد حكومة نيجيريا على مطالب اللجنة المتكررة لزيارة نيجيريا لجمع المعلومات ولقاء مسؤولي الحكومة المعنيين.

سادسا - الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجزاءات

لمحة عامة عن الحالة الإنسانية والاجتماعية-الاقتصادية

١٣٠ - أضحت جميع المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية في عام ٢٠٠٠ أسوأ مما كانت عليه في عام ١٩٩٠ نتيجة صراع دام أربعة عشر عاما في ليبيريا. بيد أن بعض التطورات الطفيفة التي طرأت منذ عام ٢٠٠٣ على توفير الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والمأوى والمياه والمرافق الصحية يمكن أن تعزى بجملاء إلى استثمارات المجتمع الدولي في تلك القطاعات. فقد أفادت وزارة الصحة مثلاً أن زهاء ٥٥ مليون دولار قد أنفق على قطاع الصحة بمفرده خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وقد بلغت مساهمة حكومة ليبيريا من هذا المبلغ ٩,٤ مليون دولار. ووجهت بقية الأموال عن طريق وكالات الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات غير الحكومية.

١٣١ - ومنذ انتهاء أعمال القتال في ليبيريا في عام ٢٠٠٣، عاد نحو ٧٠٠.٠٠٠ شخص إلى مجتمعاتهم المحلية. وأغلقت رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ جميع مخيمات المشردين داخليا البالغ عددها ٣٥ مخيماً. وإلى جانب التحديات التي أثارها إعادة توطيد المشردين داخليا القدامى، أعيد إلى الوطن نحو ٢١١ ١١٠ لاجئ ليبيري من بلدان اللجوء غينيا وسيراليون وكوت ديفوار وغانا ونيجيريا وأماكن أخرى.

١٣٢ - وإثر ما حدث من تدمير و/أو نهب أثناء الصراع أجهز على الخدمات الأساسية والبنية الأساسية للمجتمع، في هذه الخدمات والبيئة الأساسية لا تزال تعاني من نقصان شديد

في المقاطعات المستقبلية لأعداد كبيرة من العائدين، مثل بونغ ولوفا ونيمبا. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تفتقر نسبة ٦٥ في المائة تقريباً من السكان إلى مأوى لائق، وتوزع المرافق الصحية توزيعاً ضئيلاً، إذ تبعد أقرب عيادة أو مستشفى مسافة متوسطها ثلاث ساعات سيراً على الأقدام. ويمكن لنسبة من السكان تقل عن ٣٠ في المائة الحصول على مياه الشرب المأمونة، بينما تستطيع نسبة تقل عن ٢٥ في المائة الوصول إلى المرافق الصحية النظيفة. وفي الوقت ذاته، ثمة دليل على استثمارات كبيرة من المجتمع الدولي تصب في ترميم الخدمات الأساسية وإصلاح البنية الأساسية العامة.

آثار الجزاءات الاقتصادية على ليبيريا

١٣٣ - تبين مقارنة بين المستويات السابقة للحرب (السابقة للجزاءات) والمستويات المتوفرة حالياً والمعايير الدولية في تقديم خدمات أساسية مثل المياه والتعليم والمرافق الصحية والمأوى أن تحسينات هامة قد طرأت على المستويات المتوفرة حالياً. ومن جانب آخر، فإن توافرها بما يتماشى مع المعايير الدولية لا يزال يشكل تحدياً خطيراً أمام ليبيريا.

١٣٤ - وقد شملت الآثار الملموسة والقابلة للتحقق للجزاءات المفروضة على الأخشاب (أ) خسارة لفرص العمالة المباشرة لما يتراوح بين ٥ ٠٠٠ و ٨ ٠٠٠ عامل في صناعة الأخشاب، (ب) وانخفاضاً تفوق نسبته ٥٠ في المائة في الدخل الأجنبي الوارد إلى حكومة ليبيريا، (ج) وانحياراً في الاقتصادات الريفية غير النظامية التي تدعمها صناعات الأخشاب والتعدين، (د) وتردياً في حالة الطرق في مناطق امتيازات قطع الأخشاب نظراً لعدم توفير شركات قطع الأخشاب للصيانة المنتظمة.

١٣٥ - ومن جانب آخر، فإنه لا بد من إدراك أن حكومة ليبيريا تلقت أثناء تولي تشارلز تايلور الرئاسة إيرادات كبيرة من قطاعي الأخشاب والماس (انظر S/2003/779، المرفق، الفقرات ٨ و ٣٣ و ٣٤)، وأن هناك أدلة وفيرة تثبت أن إدارته لم تستخدم الدخل الوارد من استغلال الموارد الطبيعية لرفاه الليبيريين. بل أنفق الكثير منه في تأجيج الصراع وإغناء فئة صغيرة من الشركاء التجاريين المميزين ومن الحلفاء السياسيين والمقاتلين المخلصين والأصدقاء وأفراد الأسرة.

١٣٦ - وبناء على هذه الخلفية، يمكن الآن القول بأن أهم أثر إيجابي لهذه الجزاءات، بالإضافة إلى إنهاء القتال الدائر بين الفصائل على الموارد، هو أن الحكومة وشركاءها الدوليين قد أجبروا على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات المنهجية والشاملة في قطاع الموارد الطبيعية. وقد شملت هذه الإصلاحات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الذين عملوا على ضمان إجراء عملية إصلاح شفافة وقائمة على المشاركة نسيباً، واضعين بذلك الأساس اللازم

لتعزيز دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في العمل على توجيه ورصد هذا القطاع في المستقبل.

ملاحظات عامة من تقييمات الأثر

١٣٧ - اضطلع الفريق في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بزيارات رصد لمراكز الأخشاب الاقتصادية في مقاطعات غراند باسا وريفير سيس وسيون ولوفا ونيمبا وغباربولو وجراند كيب ماونت وريفير غي وجراند كرو.

١٣٨ - وأثناء هذه الزيارات الميدانية، التي نظمت بعد انقضاء ستة أشهر على تقييم الفريق السابق، لوحظ أن التطلعات مازالت كبيرة في أوساط السكان في مناطق إنتاج الأخشاب والماس بإيجاد وظائف وإنعاش الاقتصادات المحلية، ولاسيما وأنها تطلعات مبنية على أساس رفع الحظر على تصدير الأخشاب والماس. وينبغي إيلاء اهتمام عاجل للسلطات الإدارية للمقاطعة، حراس ثروات ليبيريا الطبيعية، لكي تسرع في تهيئة ظروف مواتية لاجتذاب الموظفين وكذلك الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، ولاسيما في القطاع الزراعي.

١٣٩ - وفي ضوء الاعتماد التاريخي لاقتصاد ليبيريا فيما قبل الحرب على قطاعي التعدين والأخشاب، فإن مساهمة التعدين في تحقيق التنمية المستدامة مستقبلاً في ليبيريا سيتوقف كثيراً على قدرة القيادة على أن تعالج في الوقت ذاته مسائل تتعلق بإصلاح الأراضي وارتفاع معدل البطالة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، باعتبارها جزءاً من استراتيجيتها لبناء السلم. ولتحقيق ذلك، يتعين على القيادة الليبيرية أن تواصل برهانها على التزامها بتوطيد علاقة شفافة بين الحكومة وشركات التعدين وقطع الأخشاب والمجتمعات المحلية، وهذا التزام ينبغي ترجمته إلى إدخال تحسين في البنية الأساسية وإنشاء المزيد من الوظائف والمدارس والمرافق الصحية ومرافق المجتمعات المحلية لليبيريين العاديين في أقرب وقت.

١٤٠ - ورغم الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة التي ظلت سائدة في معظم أنحاء ليبيريا وما تواجهه قيادتها من مشاكل منهجية ضخمة، فإن هناك قدراً كبيراً من الحماس والأمل المتأصلين في مواقف الكثير من الليبيريين العاديين والمناخين على السواء. وهذا الأمل بتحقيق مستقبل أفضل لليبيريا يتركز إلى مدى ما تحظى به رئاسة البلاد من شعبية واحترام، وإلى موقفها الواضح ضد الفساد وإلى ما أبداه شركاء ليبيريا الدوليين من الدعم الملموس في الآونة الأخيرة. وقد تم التأكيد على هذا الدعم الدولي في اجتماع منتدى الشركاء الذي عقد في واشنطن، العاصمة، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، حيث أقر مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

والشركاء الرئيسيين الآخرين بالتقدم الهائل الذي أحرزته حكومة ليبيريا أثناء العام الأول من إدارة الرئيسة جونسون سيرليف. ودعم الاجتماع بقوة الأولويات الاستراتيجية المنصوص عليها في استراتيجية ليبيريا الإنمائية (الورقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر). ورحب الاجتماع أيضا بالإصلاحات الأساسية الرامية إلى تنمية القطاع الخاص، بما فيها إصدار قانون أساسي في مجالي الحراجة والمشتريات وإجراء استعراض شامل للعقود والامتيازات واستعراض لنظام حوافز الاستثمار.

سابعاً - الأسلحة

الجريمة الاقتصادية

١٤١ - أخذت الشبكات العسكرية- الاقتصادية التي تأسست خلال سنوات الحرب تتلاشى تدريجياً في وقت يسعى فيه الشعب إلى إيجاد مصدر رزق له في ظل وقائع سياسية - اقتصادية جديدة. ومع أن ذلك يشكل تطوراً إيجابياً، فإنه من الضروري أن تقدم حكومة ليبيريا المساعدة في تنفيذ هذه العملية بإرسائها حكم القانون والمساءلة المالية بحيث يجري الاضطلاع بهذا النشاط الاقتصادي ضمن إطار عمل منظم.

١٤٢ - وفي مقاطعة ريفر سيس، تدل الرقابة المتزايدة التي تمارسها هيئة تنمية الحراجة على تجارة الأخشاب على أن الجنرال كوفي لم يعد له أي سلطة على التجارة القائمة في منطقة يابا تاون. بل انتقل إلى تعدين الذهب حيث تزداد قبضة الحكومة هشاشة. ويعمل حالياً الكثير من المقاتلين السابقين في مقاطعة ريفر سيس في قطاع للتعدين ليس بنظامي ولا قانوني، وذلك في أماكن مثل غبوكون وساند بيتش.

١٤٣ - ولا تزال مزرعة فايرستون للمطاط تشهد ارتفاعاً كبيراً في معدل الجريمة المتعلقة باستخراج صمغ المطاط غير المشروع. وتقدر مزرعة فايرستون أنها تتعرض يومياً لسرقة ما بين ١٠ إلى ٢٠ طناً من المطاط (الرقم الأقل يسجل في موسم الرطوبة بينما يسجل الرقم الأعلى في موسم الجفاف)، لتمثل هذه الكمية مبلغ ١٦ ٩٠٠ دولار في اليوم.

١٤٤ - وتواجه فرقة حماية مزرعة فايرستون مصاعب في التصدي لارتفاع معدل جريمة العنف وقد أوفدت الشرطة الوطنية الليبيرية إلى المزرعة عشرين ضابطاً غير مسلح من وحدة دعم الشرطة. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أطلقت النار على ضابط من فرقة حماية مزرعة فايرستون وآخر من وحدة دعم الشرطة وأصيب بجراح، وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ألقى معتدون بمادة حمضية على وجه ضابط من الفرقة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧، سلمت الفرقة ما يزيد على ٢٨٩ شخصاً احتجزتهم لقيامهم

بالاستخراج غير القانوني للصمغ إلى الشرطة الوطنية الليبيرية للمقاضاة. وأثناء فترة الحكومة الوطنية الانتقالية، شوه عدد من الأشخاص في شاحنات تملكها المزرعة يشتررون المطاط في مناطق بالقرب من مزرعة غوثري حيث يقوم مقاتلون سابقون تحت أمره جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية باستخراج غير مشروع للصمغ.

١٤٥ - وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، بدأت الوحدة الباكستانية للرد السريع التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عملية حراسة للمزرعة استغرقت ثلاثة أسابيع. وقد تبع ذلك انخفاض هائل في عدد حالات الاحتجاز لدى فرقة حماية مزرعة فايرستون من ٧٣ محتجزاً في الشهر السابق إلى ٣٢ محتجزاً في الشهر اللاحق.

التجنيد لغينيا

١٤٦ - أكد الفريق أن عملية تجنيد سرية في ليبيريا نظمت بالتعاقد مع مقاتلين سابقين للسفر إلى غينيا لدعم الرئيس لانسانا كونتية. ويعتقد أن عملية التجنيد قد بدأت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وبلغت أوجها في ١٠ أو ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وهي الفترة التي عبرت فيها مجموعات صغيرة من الرجال غير المسلحين نقاطاً حدودية على طول الحدود المتاخمة لمقاطعتي لوفاً ونيمبا. وفي حين استخدم معظمهم المواصلات العادية، تخفى البعض كعمال على ظهر شاحنات تقل السلع.

١٤٧ - وحوالي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، شاهد مسؤول حكومي غيني رفيع المستوى في ماسينتا نحو ١٥٠ شاباً على متن حافلات صغيرة في مركز المدينة تسير متجهة إلى العاصمة. ويبدو أن هذه المجموعة من الشباب لم يكن مرحباً بها من الجيش الغيني ومع أنها وصلت مشارف كوناكري، إنما لم تكن طرفاً في الأزمة التي اندلعت فيما بعد في العاصمة حوالي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

١٤٨ - وسافرت من ليبيريا في بداية عام ٢٠٠٧ مجموعة أخرى من المقاتلين السابقين الانتهازيين، زمنهم القادة لانكاسا ويانداكاسا وموريس كامارا من حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا/جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بهدف الاستفادة من إمكانية زعزعة الاستقرار في غينيا.

١٤٩ - وقد تورط عدد من البلدات في اضطرابات مدنية، ومنها ماسينتا ونزيريكوري. وكانت ماسينتا مسرح الاضطرابات الهامة التي وقعت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، والتي توفي خلالها أربعة أشخاص وقام حشد غاضب بإحراق منزل السيدة عائشة كونييه الزوجة المنفصلة عن سيكو كونييه القائد السابق لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة

والديمقراطية انتقاماً منها لتورطها المزعوم في عملية التجنيد. وأفادت التقارير بأن تداول الأسلحة غير المشروعة كان جارياً وبأن ذوي نيران أسلحة آلية قد سمع في أنحاء البلدة.

١٥٠ - وقامت السلطات الغينية باحتجاز وسجن بعض الليبيريين وعدد كبير من التجار النيجيريين المقيمين في ليبيريا. وكان الكثير منهم من المدنيين الأبرياء العائدين برأ من عطلة عيد الميلاد، مستقلين طريقاً تمر عبر غينيا تفادياً منهم لحالة الأوضاع غير المستقرة في كوت ديفوار. وقد نقل في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ سبعة عشر شخصاً من هؤلاء المحتجزين في ماسينتا إلى سجن NP3 العسكري في كوناكري حيث أفادوا أيضاً باحتجاز عدد آخر من الليبيريين.

١٥١ - وقد نفذت ثلاث عمليات سطو مسلح عبر الحدود من غينيا إلى ليبيريا أثناء هذه الفترة التي اتسمت بعدم الاستقرار. ونفذ رجال مسلحون يومي ٢ و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ عمليتي سطو على مجمع سكني للجنة اللاجئين الأمريكية في فوينجاما. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧، تعرض مجمع الصندوق المسيحي لرعاية الطفولة/المؤسسة التعاونية للإسكان الموجودة في زوزور لعملية سطو. وضبطت وحدة للشرطة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المعتدين مستقلين مركبة مسروقة بينما كانوا يحاولون الفرار عبر نقطة كوناكو الحدودية الفاصلة بين غينيا وليبيريا. وقد أصيب سيكوا المعروف أيضاً باسم "مونكي" (القرد)، وهو أحد مقاتلي جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية (انظر المرفق السادس) بطلق ناري أوداه قتيلاً. ولأذ متواطئان آخران، أحدهما جريح، بالفرار عبر الحدود إلى غينيا وشوهدا بالقرب من ماسينتا.

مراقبة الحدود

١٥٢ - تظل حدود ليبيريا حدوداً يسهل خرقها.

١٥٣ - وفي أيار/مايو، تغلب قراصنة مسلحون بالسواطير على طاقم سفينة شحن تملكها بلغاريا "توهوما ريفر" عندما كانت ترسي خارج مرفأ فريپورت بمنروفييا في انتظار إصلاحات. وواجهت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا هذه الحالة بإرسالها طائرة هليكوبتر حددت مكان السفينة المسروقة التي يجرها قاربين للصيد باتجاه غانا، إلا أنها لم تستطع المساعدة في استرجاع السفينة. واعتقلت حكومة ليبيريا فيما بعد شخصين مشتبهين، هما ضابطان في الشرطة الوطنية الليبيرية، أحدهما متقاعد، ولهما صلة بعملية القرصنة. بيد أن مكان وجود السفينة المسروقة ظل مجهولاً.

القوات المسلحة في ليبيريا

١٥٤ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، خرّجت القوات المسلحة الليبيرية دفعتها الأولى من الجنود الجدد الذين تم تدريبهم واختيارهم جيدا والبالغ عددهم ١٠٦ جنود. أما الدفعة التالية من المجندين البالغ عددهم ٥٠٠ مجند، الذين كان من المفترض أن يبدأوا تدريبهم في شباط/فبراير ٢٠٠٧، فهم يقفون على أهبة الاستعداد إلى أن تستأنف حكومة الولايات المتحدة تمويلها. وتهدف الخطة إلى إنشاء جيش قوامه ٢٠٠٠ فرد، ويتكون من كتيبتين، وسيجري تدريبهما بحلول عام ٢٠١٠.

١٥٥ - ولتحقيق ذلك، تزيد حكومة الولايات المتحدة عدد المدربين من ٨ إلى ٤٣. وتقدر أن المشروع سيكلف زهاء ٢٠٠ مليون دولار، تشمل التزويد المبدئي بالأسلحة والذخيرة وكذلك ترميم ثكنة كيسلي خارج مونروفا. وتقع مسؤولية دفع رواتب الجنود على عاتق حكومة ليبيريا.

تسليم الأسلحة

١٥٦ - منذ كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، تم تسليم ٢٢ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ١٠ مدافع رشاش، و قاذفتي صواريخ آر.ب.جي، ومسدس واحد، و ١٠ بنادق وحيدة السبطانة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. كما تم تسليم ١٩,٧٧٧ طلقة من عيار ٧,٦٢ مم X ٣٩ و ٤٠ طلقة ذخيرة عيار ١٤,٥ مم، و ٩٩ قذيفة صواريخ آر. ب. جي، و ١٧ قنبلة يدوية، و ١٢ قنبلة يدوية عيار ٤٠ مم، و ١١ قذيفة هاون عيار ٦٠ مم.

١٥٧ - وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، زار الفريق مستودع الأسلحة التابع للقوات المسلحة الليبيرية لفحص الأسلحة والذخيرة، ولاحظ وجود رشاشات خفيفة ومدافع هاون عيار ٨٢ ملم، كان قد زود بها مصنع زاستافا، وهو المصنع الصربي نفسه الذي كان يزود الرئيس السابق تشارلز تايلور بالعتاد في عام ٢٠٠٢ في انتهاك لحظر الأسلحة.

١٥٨ - وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، زار الفريق مستودع الأسلحة التابع لجهاز الأمن الخاص في مقر الحكومة في مونروفا. وكان فارغا لأن أعضاء جهاز الأمن كانوا يستخدمون جميع الأسلحة. وفي تفتيش سابق أجرته البعثة، اكتشف وجود ١١ بندقية كولت من طراز م - ٤، و ٢٠ مسدسا من طراز غلوك، ويوجد ٣ مسدسات من طراز غلوك في مستودع مدير جهاز الأمن الخاص، كريس ماساكوي.

١٥٩ - وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، زار الفريق مستودع الأسلحة في مقر الشرطة الوطنية الليبيرية في مونروفا الذي كان يحتوي على ٥٠ مسدسا من طراز بيريتا و ٩٢ مسدسا من

طراز FS، عليها جميعها الأحرف الأولى من عبارة الشرطة الوطنية الليبيرية "LNP". وتجري البعثة تفتيشا شهريا على مستودع الأسلحة. ولاحظ الفريق أيضا وجود ١٤ بندقية من طراز AK-47 و ٣ بنادق رشاشة من طراز عوزي (واحدة منها فقط صالحة للاستخدام) وبندقية رشاش من طراز م-١٦، و ٥ بنادق وحيدة السبطانة، وبندقية من طراز HK 63 (غير صالحة للاستخدام)، وقذيفة آر. ب. جي، و ٣٩٥ طلقة ذخيرة. وكانت الشرطة الوطنية الليبيرية قد صادرت هذه المواد. ولا يُستخدم أي من مسدسات بيريتا بسبب عدم توفر الذخيرة، ويتوقع نقلها من جهاز الأمن الخاص إلى الشرطة الوطنية الليبيرية. وقد وضعت قائمة بالضباط الذين تم اختيارهم لحمل الأسلحة.

الشرطة الوطنية الليبيرية

- ١٦٠ - بمساعدة الشرطة التابعة للأمم المتحدة، تجري إصلاحات على الشرطة الوطنية الليبيرية، إلا أنها لا تزال تعاني من انخفاض عدد أفرادها، وخاصة في الأقاليم.
- ١٦١ - ومنذ الشروع في التجنيد في أيار/مايو ٢٠٠٤ وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تقدم ٦ ٨٥٥ شخصا بطلبات للانضمام إلى الشرطة الوطنية الليبيرية، تخرج منهم ٢ ٤٧٩ من أكاديمية الشرطة. ويتدرب ١ ٠٦٩ فردا آخر في أكاديمية الشرطة، مما يعني أن إجمالي عدد الخريجين سيبلغ ٣ ٥٤٨ في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. بيد أنه لا يوجد حاليا سوى ١ ٤٩٣ ضابطا عاملا مدربا وجيد الاختبار من الشرطة الوطنية الليبيرية، منهم ٢٨٨ تحت الاختبار.
- ١٦٢ - إن قوام القوة المأذون بها للأقاليم الخمسة عشر في ليبيريا هي ٤ ٠٤٨. ويتوقع أن تنتشر الشرطة التابعة للأمم المتحدة تماما في كل إقليم في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
- ١٦٣ - وتواجه حكومة ليبيريا صعوبات في الحفاظ على انتشار الشرطة الوطنية الليبيرية في المناطق الداخلية. وفي شباط/فبراير وحده، قُدرت الشرطة الوطنية الليبيرية غياب ١٧٠ ضابطا عن العمل بدون إذن. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدد من العوامل منها عدم وجود حوافز بسبب تدني الرواتب (٩٠ دولارا في الشهر)، والافتقار إلى المرافق وتدني الروح المعنوية.
- ١٦٤ - وزار الفريق بلدة باركلايفيل في إقليم غراند كرو في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ووجد أن خمسة ضباط، جميعهم من الذكور، يعملون في أحد المنازل الخاصة، تستخدم إحدى غرفه كزنزانة. وقد تقدم صاحب المنزل مؤخرا بدعوى لإخلائهم من البيت. وحصل مخفر باركلايفيل مؤخرا على سيارة دورية إلا أن الضباط يشكون من أن وزارة العدل لا توفر الوقود للسيارة. لذلك يطلب منهم التوجه إلى القرى المجاورة سيرا على الأقدام لأداء واجباتهم.

١٦٥ - وتشير أعداد الشرطة التابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى وجود ١٢ ضابطاً يعملون في غراند كرو التي يبلغ القوام المأذون فيها ٢١٢.

١٦٦ - وكجزء من إصلاح قطاع الأمن، تمضي حكومة ليبيريا في خططها لإنشاء وحدة الاستجابة السريعة كقوة متينة ومجهزه جيداً للتعامل مع تهديدات الأمن الداخلي الأكثر خطورة. وستتألف القوة من نحو ٥٠٠ فرد سيتم اختيارهم من أفراد وحدة دعم الشرطة وغيرهم من ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية. وستصمم وحدة الاستجابة السريعة باعتبارها وحدة مسلحة قادرة على الاستجابة للتهديدات الداخلية. ومن المقرر أن يبدأ تدريب الدفعة الأولى البالغ عددها ١١٠ أفراد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧.

١٦٧ - ويؤمل أن تبدأ الشرطة الوطنية الليبيرية في إرسال دوريات مسلحة بالاشتراك مع وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة كمرحلة أولى من إعادة إدخال الأسلحة إلى ليبيريا. ويوجد حالياً ما يقرب من ٥٠ مسدساً في مستودع مقر الشرطة الوطنية الليبيرية في مونروفيا. وقد منحت لجنة مجلس الأمن الخاصة بليبيريا استثناء يسمح فيه للشرطة الوطنية الليبيرية أن يستعير ذخيرة من القوات المسلحة الليبيرية/جهاز الأمن الخاص لكي يتمكن الضباط في الخدمة الفعلية من البدء في استخدام الأسلحة.

الأمن الخاص

١٦٨ - ازداد عدد شركات الأمن الخاصة العاملة في البلد منذ نهاية الحرب. ويجب أن تكون جميع الشركات معتمدة لدى وزارة العدل. وقد سجلت ست وعشرون شركة لدى وزارة العدل في عام ٢٠٠٧، إلا أن مدير السلامة العامة في الوزارة أعرب عن قلقه من أن بعض الشركات العالمية مثل DynCorp و PAE لم تسجل لدى الوزارة.

١٦٩ - وقد أدخلت شعبة السلامة العامة في وزارة العدل مجموعة من المبادئ التوجيهية تلقي على عاتق أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية مسؤولية تدريب أو إعادة تدريب كافة وحدات الأمن العاملة في البلد. وفي حين يعد هذا تطوراً إيجابياً، فلا تزال لا توجد قوانين تنظم أنشطته الشركات الأمنية الخاصة، بما في ذلك متطلبات التدقيق والمبادئ التوجيهية التشغيلية.

السجون

١٧٠ - زار الفريق مرافق السجون في مونروفيا وهاربز وزويدرو.

١٧١ - ولا يزال سجن مونروفيا المركزي يعاني من الاكتظاظ الشديد. وخلال زيارة أجريت في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧، تبين أنه من بين الـ ٦٤٧ محتجزا حاليا، لم تصدر أحكام إلا بحق ٣٠ محتجزا. وإن نقص عدد العاملين يعني أنه في بعض الأحيان لا يوجد إلا موظف محلي واحد في السجن، وإن انخفاض عدد العاملين يعني أيضا أن عمليات التفتيش الروتينية على الزنانات قد أصبحت شبه مستحيلة. وقد وضعت وحدة الشرطة المشكلة التابعة للبعثة فردا عند البوابة الرئيسية لردع أي هروب محتمل، إلا أنه بالرغم من هذا التدبير، فقد هرب ٥٧ شخصا في حادث واحد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٧٢ - وقد أصبح المبنى الذي أعيد ترميمه في سجن مونروفيا المركزي جاهزا، إلا أنه ينتظر التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية التشغيلية من الشرطة الوطنية الليبيرية كي يمكن استخدامه.

١٧٣ - وفي عدد من الأقاليم، لا توجد مراكز احتجاز قانونية. ففي زيارة إلى مدينة سيسيتوس في إقليم ريفر سيس، وجد الفريق أن ستة أشخاص، جميعهم في مرحلة الاحتجاز ما قبل المحاكمة، يتشاركون في غرفة مهجورة بدون نوافذ في مبنى يضم محكمة الصلح. وكانوا ينامون على أرضية رملية خشنة ويستخدمون فرش وبطانيات خفيفة، إلا أنه يسمح لهم عادة بالجلوس في الخارج خلال النهار. ولم يكن موظف حقوق الإنسان في البعثة على دراية بإرسال أي شخص صدر بحقه حكم إلى السجن. وفي حالة واحدة، قام قاض يترأس محكمة، بفرض غرامة قدرها ٥٠٠ ٢ دولار ليبيري على رجل لأنه ضرب ابنه ضربا مبرحا. وقال القاضي إنه كان سيرسله إلى السجن لو كانت توجد مرافق ملائمة.

١٧٤ - ولن يكون بالإمكان وضع السجن ذي التدابير الأمنية المشددة والمرمم حديثا، الذي يبعد مسافة ٧ كيلومترات عن زويدرو، في الخدمة، إلا بعد تزويده بالكهرباء والإنارة. ويقدر رئيس شرطة السجون التابع للأمم المتحدة في زويدرو أنه سيُفتح في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وقد صُمم السجن لاستيعاب ١٢٦ نزيلا. وسيضم بشكل رئيسي السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام، مع أن حالة الشرطة الوطنية الليبيرية غير المسلحة تعني أنه يجب تنظيم الترتيبات الأمنية التنفيذية مع البعثة.

قطاع العدالة

١٧٥ - كما لوحظ في التقرير السابق للفريق (S/2006/976، الفقرات ١٧٣-١٧٩)، توجد مشاكل في جمع الأدلة وصعوبات كبيرة في تقديم القضايا إلى المحاكم، إلى جانب سوء تنظيم تطبيق نظام الكفالة وانتشار الفساد في الهيئة القضائية ووجود عدد كبير من الأشخاص المحتجزين الذين "ضاعت" القضايا الخاصة بهم في متهاتات النظام القانوني.

١٧٦ - ففي المحكمة الجنائية جيم المكلفة بالنظر في قضايا السطو المسلح لم يوجه الاتهام إلى أي شخص ولم يحاكم أي شخص خلال الأشهر الستة الماضية رغم وجود ٤٧ شخصا محتجزا رهن المحاكمة في الوقت الحاضر، وأدين شخص واحد فقط بالسطو المسلح في السجن المركزي في منروfia.

١٧٧ - وهناك ادعاءات قابلة للتصديق عن انتشار الرشوة في قطاع العدالة. ويلاحظ بصفة خاصة استعمال المحلفين "المحترفين" الذين يحضرون المحكمة بأمل الحصول على مقابل. إذ يحصل المحلفون بموجب القوانين على ٢٠ دولارا ليبريا عن كل يوم من أيام العمل (وهو ما يعادل ٢٥ سنتا من دولارات الولايات المتحدة). ومن الأمور الروتينية أن يطلب رئيس المحلفين علنا من قاضي المحاكمة إعطائه أموالا ثم يطلب هذا القاضي من الادعاء والدفاع تقديم أموال إضافية للمحلفين.

١٧٨ - ويعني عدم توفر المحامين المؤهلين للدفاع والادعاء عدم النظر في كثير من القضايا. وتلاحظ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تقرير أحير لها عن حقوق الإنسان أن المحاكم أثناء دورة تشرين الثاني/نوفمبر لم تنظر في أي قضايا في مقاطعة سينو أو ريفر جي أو غباربولو وكان من بين القضايا العشر المعلقة أمام محكمة دائرة مقاطعة غباربولو ثلاث قضايا قتل وثلاث قضايا اغتصاب.

١٧٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧ حظرت حكومة ليبيريا المحاكمة بالتعذيب باستعمال سم "خشب ساسي". ومع ذلك يسمح قانون المناطق النائية بتعذيب "ضئيل بطابعه لا يعرض حياة الفرد للخطر". وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ اكتشفت الشرطة الوطنية الليبرية وشرطة الأمم المتحدة أن ٣٧ شخصا منهم ٣٤ امرأة، تعرضوا لتجاوزات منهجية واحتجاز غير مشروع. وأشرفت السلطات في مقاطعتي بوتوو ونيمبا على عملية تعرض فيها الضحايا لاتهامات بارتكاب السحر كما كانوا عرضة للتعذيب في حالة عدم قدرتهم على دفع غرامة تبلغ ٣ ٥٠٠ دولار ليبري لوقف المحاكمة.

١٨٠ - وظلت قضية وضع حقوق التأليف الخاصة بمدونات وسجلات القانون الليبري تعرقل استنساخ ونشر هذه المواد. إذ تدعي شركة تقارير القانون الليبري، وهي شركة يرأسها عضو المجلس فيليب بانكس، بحقوق التأليف عن أعمالها المتصلة بالجلدات من ٢٨ إلى ٣٩ من فتاوى المحكمة العليا التي أصدرتها شركة تقارير القانون الليبري، رغم أنها قامت بهذا العمل بموجب عقد مدفوع مع حكومة الولايات المتحدة. ويعتقد الفريق، بعد مراسلاته مع وزارة العدل في الولايات المتحدة التي أشرفت على هذا العمل، أن الأسس التي تستند إليها الشركة في ادعاء حقوق التأليف موضع شك وتحوم حولها الشبهات من الناحية الأخلاقية.

١٨١ - ويوصي الفريق بتزويد حكومة ليبيريا بنسخة إلكترونية من الأعمال التي قامت بها شركة تقارير القانون الليبري بموجب العقد مع حكومة الولايات المتحدة، وذلك لفائدة البلد تمشيا مع سياسة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بشأن السماح بحقوق التأليف.

١٨٢ - والقضايا التي تحيط بمواصلة التدريب بين أعضاء الهيئة القضائية قضايا معقدة بسبب الافتقار إلى العاملين المتعلمين. وعلى سبيل المثال لا يوجد سوى ثلاثة قضاة حاصلين على تدريب قانوني (حاصلين على شهادات جامعة في القانون) في محاكم الصلح في أنحاء البلد، ويبلغ عددها ١٤٨ محكمة. وتكفل ميزانية كل محكمة وجود قاض صلح واحد براتب وقاضيين معاونين. وينص القانون الجديد للهيئة القضائية الذي سُنّ في عام ١٩٧٢ على أن يكون قضاة الصلح بالراتب من المحامين القانونيين وهو ما يقتضي حصولهم على درجة في القانون بالإضافة إلى ممارسة العمل القانوني لمدة سنتين.

١٨٣ - ويمكن للهيئة القضائية ذاتها أن تحقق تحسينات كبيرة بدون أي إصلاح تشريعي. وقد ناصر رئيس القضاة برنامجا لحامي المساعدة القضائية بتمويل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ودعم تقني وحافز أولي من شرطة PAE، لتمثيل المتهمين المعوزين.

١٨٤ - ومع ذلك لا يشارك رئيس القضاة في أي آليات للتنسيق بين المانحين والحكومة. حيث يرأس هذه الاجتماعات ممثلون عن السلطة التنفيذية، ولذلك فإن مشاركته ستكون انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات حيث تعني إخضاع السلطة القضائية للسلطة التنفيذية.

حظر السفر

١٨٥ - انتهك سيمون روسنبوم حظر السفر عندما عبر الحدود من كوت ديفوار إلى ليبيريا مستعملا سيارة تحمل لوحات دبلوماسية إيفورية يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ عند نقطة عبور لوغانو.

١٨٦ - ولا يزال الاعتقاد سائدا بأن بنجامين بيتن يعيش أساسا في توغو رغم سفره من وقت لآخر إلى كوت ديفوار. وكان قد دخل توغو في عام ٢٠٠٣ تحت اسم مستعار هو جيمس دياه.

١٨٧ - وأبلغ الزعيم سيريل آلان بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأنه قد سافر إلى نيجيريا في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ لحضور دفن والديه وتقديم نسخة من وصية أبيه.

كوت ديفوار

١٨٨ - في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٧ نُظِم اجتماع لترع سلاح الميليشيات في غويغلو في غرب كوت ديفوار. وكان أعضاء ميليشيات ليما (القوات الخاصة) (التي يعتقد أن فيها ناشطين ليبيريين)، وتتمركز في تولبلو، حاضرون، كما حضر أيضا أدانا كيتا، وهو رجل أعمال على صلة بميليشيات جبهة تحرير الغرب الكبير، وسبق تحديد هويته بصفته أحد القائمين بتجنيد المقاتلين السابقين من ليبيريا. كما حضر الليبري توماس نيملي يايا، وزير الشؤون الخارجية السابق في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، ممثلا عن الفصيل الليبري الذي كان يرأسه في حركة الديمقراطية في ليبيريا التي لم تعد موجودة الآن والتي كانت معروفة بصلاتها الوثيقة بقوات ليما الخاصة. ووفقا لما ذكرته السلطات الإيفورية، تم تسليم ١٠٢٧ قطعة سلاح. ولكن الكثير من هذه الأسلحة كان عبارة عن بنادق. ومن بين الأسلحة التي تم تسليمها ٢٤١ بندقية هجوم (من طراز AK-47 أساسا) و ٣ قاذفات RPG ومدفع هاون عيار ٨٢ مم. وكان يبدو أن الكثير من هذه الأسلحة في حالة سيئة جدا. ووفقا لاتفاق أوغادوغو للسلام خُصص ١٥ يوما فقط لترع سلاح الميليشيات. وفي تناقض واضح مع عملية نزع السلاح الليبرية التي حصل فيها المقاتلون السابقون على ٣٥٠ دولارا لكل فرد، خصصت الأمم المتحدة ٩٥٠ دولارا لكل مقاتل في ساحل العاج. ومع ذلك لم يحضر الوزير غيلوم سورو، الرئيس السابق للقوات الجديدة، حفل نزع السلاح وتظل أسئلة خطيرة بدون إجابة عن مدى قيام الميليشيات في الجانبين بترع أسلحتها فعلا.

المرفق الأول

الاجتماعات والمشاورات

بلجيكا

المفوضية الأوروبية، شعبة غرب أفريقيا

الممثلون الدائمون للاتحاد الأوروبي: فرنسا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المجلس الأعلى للماس بانتويرب

المجلس العالمي للماس

كندا

وزارة الخارجية والصناعة والتجارة

الدانمرك

وزارة الخارجية، وكالة المساعدة الإنمائية الدولية الدانمركية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الدانمرك

فرنسا

وزارة الخارجية

غينيا

هيئة أركان الدفاع

أيرلندا

وزارة الخارجية

النرويج

وزارة الخارجية

الوكالة النرويجية للتنمية
معهد فافو للدراسات التطبيقية الدولية
الوكالات الثنائية المتعددة الأطراف
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأغذية العالمي
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
لجنة الصليب الأحمر الدولية
هيئات دبلوماسية
أوكرانيا

ليبيريا

على الصعيد الحكومي
نائب رئيس الوزراء
وزارة الزراعة
وزارة المالية
وزارة التجارة والصناعة
وزارة الخارجية
وزارة التعليم
وزارة الصحة
وزارة الأشغال
وزارة الدفاع
وزارة الأراضي والمعادن والطاقة
وزارة البريد والاتصالات
الهيئة الوطنية للموانئ

مصرف ليبريا المركزي
 مكتب الشؤون البحرية
 هيئة الاستثمارات الوطنية
 هيئة تنمية الغابات
 الشركة الليبرية لتكرير النفط
 مكتب الميزانية
 مكتب المراقب العام للحسابات
 رئيس لجنة إصلاحات الحكم
 رئيس لجنة العقود والاحتكارات
 رئيس شركة الاتصالات
 على الصعيد الدبلوماسي
 غينيا (الشؤون القنصلية)
 فرنسا (ملحق الشؤون الإنسانية، الملحق القنصلي)
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
 الولايات المتحدة الأمريكية
 الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 برنامج الأمم المتحدة للبيئة
 شعبة الأمم المتحدة في ليبريا
 اللجنة الأوروبية
 الفريق الدولي المعني بالأزمات
 المجلس الدائم للاحثين
 مؤسسة "وندز" اليابانية للسلام

المبادرة الليبرية للأحراج

المنظمة الدولية لحفظ الطبيعة

المنظمة الدولية للنبات والحيوان

معهد التنمية المستدامة

منظمة الدعاة الخضر

القطاع الخاص

آنا وودز

بيفاك انترناسيونال

الرابطة الليبرية للأحشاب

شركة الاستثمارات النفطية الغربية المتحدة

شركة مونرو فيا لنقل النفط

شركة أمانيتا وأولادها

شركة لونستار للاتصالات

شركة سيلكوم

موارد مانو ريفر

سيراليون

على الصعيد الحكومي

البروتوكول

اللجنة الوطنية للأمن

الشرطة

الجيش

دائرة الجمارك

الوكالات المتعددة الأطراف والشائبة

المحكمة الخاصة لسيراليون

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

مصادر من القطاع الخاص

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المعهد الملكي للشؤون الإدارية

منظمة غلوبال ويتنس

مصرف انكلترا

إدارة المنظمات الدولية

وزارة الخارجية والكمونولث

المرفق الثاني

خطاب احتيالي من وزارة العدل استعمل لتخليص شحنة من الخرودة كانت في
الواقع شحنة من الخشب

March 22, 2007

Hon. Togbah Nyangana
Managing Director
National Port Authority
Bushrod Island
Monrovia, Liberia

Mr. Managing Director

With compliments, the Ministry of Lands, Mines & Energy has issued a License and CLEARANCE to EDGAL, INCORPORATED for productions and Export.

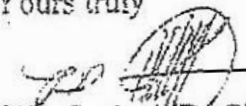
Following a critical review, the Ministry of Justice has CLEARED total of (30) Thirty-foot containers of General scrap material at LEC Yard Bushrod Road Plant for export.

This permit is valid up to the 22 April 2007.

Hereto attached is a photo copy of said request from the Ministry of Lands, Mines & Energy.

Kind regards.

Yours truly


Cllr. Ceainet D. Clinton
DEPUTY MINISTER OF JUSTICE
FOR ADMINISTRATION & PUBLIC SAFETY
REPUBLIC OF LIBERIA



CC: EDGAL, INCORPORATED

المرفق الثالث

تذكرة إيداع مبلغ ٩٧٥ ٩٩٩ ١ دولارا في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ من شركة
 ناتورا هولدينغز (المتحدة مع شركة الخشب الشرقية) في الحساب المصرفي
 الشخصي لشارلز تيلور

 THE LIBERIAN BANK FOR DEVELOPMENT & INVESTMENT P. O. BOX 547, MONROVIA, LIBERIA			20656
DEBIT TICKET		DATE: 7/19/00	
DEBIT		OFFSET (CREDIT)	
RMD - 211112 DETAILS: <u>BRINGING RMD REF # 10001991535601 INTO CASH</u> <u>NATURA HOLDINGS & PTE LTD AS PER CASH WITH 7/17/00</u> <u>ONE MILLION NINE HUNDRED NINETY NINE THOUSAND NINE HUNDRED</u> <u>SEVENTY FIVE</u>		CHARLES G. TAYLOR 00-201-32851-01 AMOUNT IN WORDS US\$ 1,999,975.00 AMOUNT IN FIGURES	
MAKER	CHECKER	OFFICER	
			
ORIGINAL			

المرفق الرابع

بيان مصرفي للحساب المصرفي الشخصي باسم تشارلز تيلور يبين إيداع مبلغ يوم
١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

LIBERIAN BANK FOR DEVELOPMENT AND INVESTMENT

HEAD OFFICE BRANCH (US DOLLAR)
Ashmun & Randall Sts.
P. O. Box 547
Monrovia, Liberia

For Cash
Call us at 227111
or Fax us
Bank Sort Code: 000,000

00.201-32851-01 (32851-01)
TAYLOR, CHARLES G.
US DOLLAR
CHECKING ACCOUNTS - PERSONAL

CHARLES G. TAYLOR
CONGO TOWN
MONROVIA, LIBERIA

THIS STATEMENT COVERS 01 Jul 2000 THROUGH 31 Jul 2000

Trx Date	TrxRef Details	Chq No	Value Date	Debits	Credits	Balance	Payee
<i>Jul 2000</i>							
01	0000 BALANCE B/F				2,274.32	2,274.32	
11	19377 COMM ON TOD			-2,000.00		274.32	
11	19389 T8 CHECK CASHED	033532		-100,000.00		-99,725.68	
11	19389 PER DEBIT CHARGE			-1.10		-99,726.78	
17	20571 T3 CHECK CASHED	033538		-250,000.00		-349,726.78	
17	20571 PER DEBIT CHARGE			-1.10		-349,727.88	
18	20658 RAD INO C.G.T. B/O NATURA HOL				1,999,975.00	1,650,247.12	
18	20683 COM ON RAD DD 7/17/00			-26,898.66		1,623,348.46	
18	20683 PER DEBIT CHARGE			-1.10		1,623,347.36	
18	20752 T5 CHECK CASHED	033551		-240,000.00		1,383,347.36	



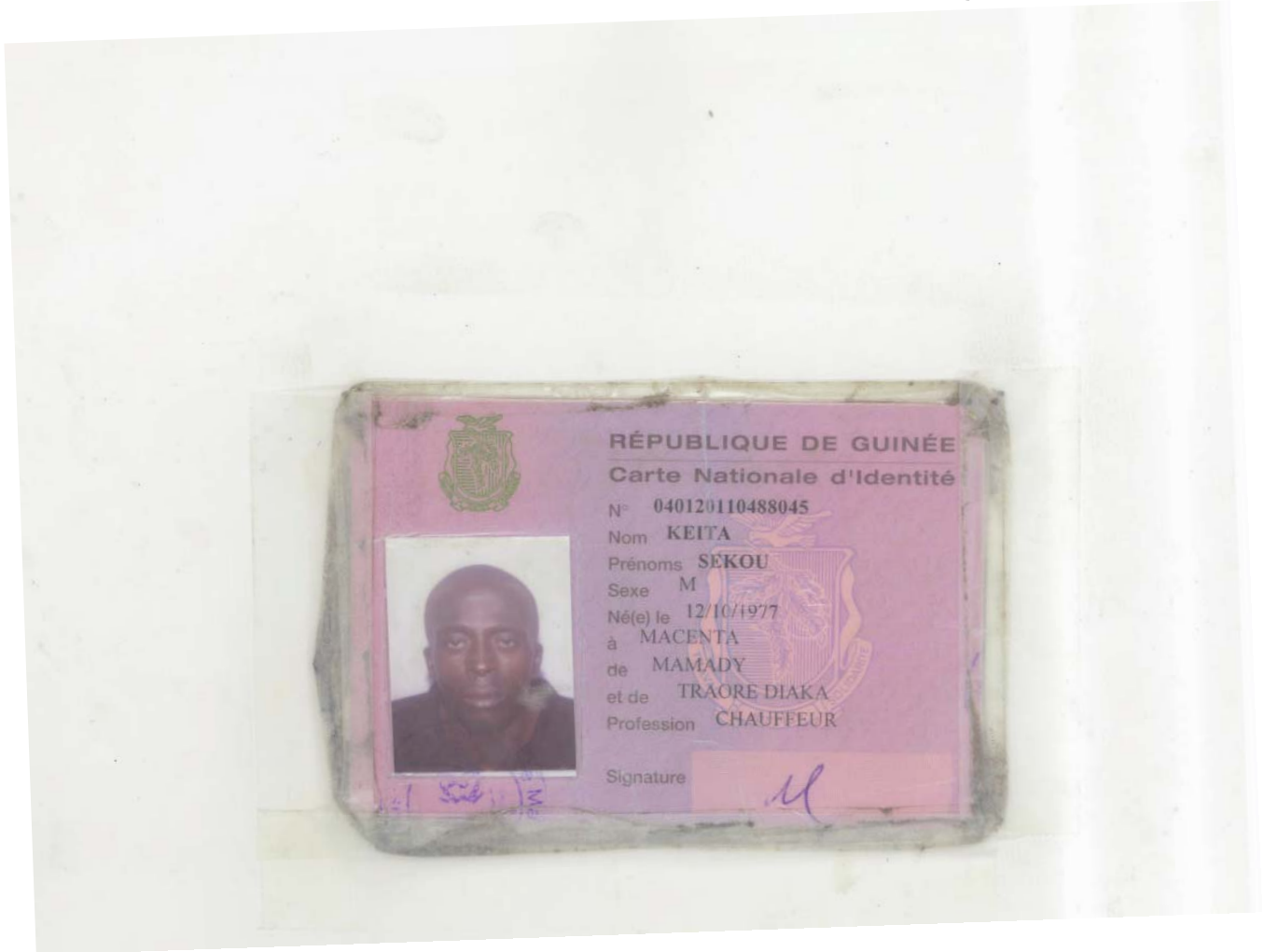
For Nature Liberia Incorporated
 Gus Koozemoo
 PRESIDENT

DEPUTY MINISTER OF FINANCE & REVENUE
Juanita E. Neal
DEPUTY MINISTER OF REVENUE


 HỘI ĐỒNG QUẢN LÝ
 QUẢN LÝ

المرفق السادس

بطاقة هوية باسم سيكو كيتا (ويعرف أيضا باسم "القرد" (مونكي) (وهو أحد محاربي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وقتل في عملية سطو مسلح على الحدود بين غينيا وليبيريا بالقرب من فونجاما)



المرفق السابع:

مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في ليبيريا

النواتج المستهدفة للأهداف الإنمائية للألفية	المؤشرات في ليبيريا	سنة القياس
الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع		
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (دولار واحد يوميا)	٧٦,٢٪	٢٠٠١
نسبة الأطفال المصابين بنقص الوزن (دون الخامسة)	٢٧٪	٢٠٠٦
الهدف ٢: تعميم التعليم الابتدائي		
النسبة الصافية للالتحاق بالمرحلة الابتدائية	٥٠-٦٠٪	٢٠٠٦
نسبة التلاميذ الذين يبدعون في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس	٣١,٢٪	٢٠٠٢/٢٠٠١
معدل معرفة القراءة والكتابة بين الأشخاص في سن ١٥-٢٤	٥٥,٩٪	٢٠٠٣
الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		
نسبة الأولاد إلى البنات في المرحلة الابتدائية	٠,٧٣	٢٠٠٠
نسبة النساء إلى الرجال في معرفة القراءة والكتابة (١٥-٢٤ سنة)	٠,٦٧	٢٠٠٠
نسبة المقاعد التي تحتلها المرأة في الهيئة التشريعية الوطنية	١٤٪	٢٠٠٤
الهدف ٤، الهدف ٥: تخفيض معدلات وفيات الأطفال بمقدار الثلثين		
معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة (من كل ١ ٠٠٠ مولود حي)	٢٣٥	٢٠٠٤
معدل وفيات الرضع (من كل ١ ٠٠٠ مولود حي)	١٥٧	٢٠٠٤
الهدف ٥، الهدف ٦: تخفيض معدلات وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع		
معدل وفيات الأمهات (١٠٠ ٠٠٠ مولود حي)	٧٦٠	٢٠٠٠
ترويج الولادات برعاية عاملين صحيين مهرة	٥١٪	٢٠٠٠

الناتج المستهدفة للأهداف الإنمائية للألفية	المؤشرات في ليبيريا	سنة القياس
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغير ذلك من الأمراض		
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	٥,٢٪	
معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا	١٠ ٠٠٠/٢٠١	٢٠٠٢
الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية		
نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات	٣٢,٧٪	٢٠٠٥
نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول المستدام إلى مصادر المياه المحسنة	٦١٪	٢٠٠٤
نسبة الأشخاص الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإصحاح المحسن	٢٧٪	٢٠٠٤
الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية		
يتوقع انخفاض تدفقات المساعدات من الجهات المانحة من ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٥ إلى ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١١، وهو ما يوضح سحب قوات بعثة الأمم المتحدة من ليبيريا تدريجيا وانخفاض المعونة الإنسانية		
المصادر: بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، معهد ليبيريا للإحصاءات وخدمات المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية.		

المرفق الثامن

الأنشطة المعيشية ومصادر الرزق

[illegible]

النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات

النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات	النسبة المئوية للأسر المعيشية العاملة في أنشطة توليد الإيرادات
التسول	١	١	صفر	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المساعدة من الأقارب/ التحويلات	صفر	٢	١	٥	صفر	صفر	٢	صفر	٢	صفر	٢	٢	صفر	٢	١	٢
أنشطة أخرى	صفر	١	صفر	١	٢	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	١	صفر	صفر	١